# مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٧٢**

الجمعة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيسة: | السيدة كولاكوفيتش/السيد جيركيتش | (البوسنة والهرسك) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيدة إلويفا |
| | ألمانيا | السيد آيك |
| | البرازيل | السيد بونتيس |
| | البرتغال | السيد فاز باتو |
| | جنوب أفريقيا | السيدة رولوميني |
| | الصين | السيد هوانغ هونغ جيانغ |
| | غابون | السيد نغيما ندونغ |
| | فرنسا | السيد مارشيتي |
| | كولومبيا | السيد كالديرون – فيلاسكويز |
| | لبنان | السيدة طوق |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد هارفي |
| | نيجيريا | السيد إدوكبا |
| | الهند | السيد غويتا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة بانكس |

## جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

بناء المؤسسات

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة (S/2011/16).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): مرة أخرى، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. كما أود أن أذكر الوفود التي لديها بيانات أطول بأن بوسعها تعميم نصوصها المكتوبة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

**السيد أوليباري** (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لوفد البوسنة والهرسك على مبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، خوسي لويس غوتيريس، والأمين العام بان كي - مون والسفير بيتر فيتيغ على إحاطاتهم الإعلامية الاستهلالية.

قررت كوستاريكا الاشتراك في هذه المناقشة الهامة لأننا نعتقد أن بوسعنا الإسهام ببعض الأفكار والتجارب ذات الصلة بشأن بناء المؤسسات باعتباره سبيلا لتوطيد السلام وتحسين رفاه الشعب عقب الصراع. وللتذكير بالخلفية التاريخية، في عام ١٩٤٨ خاض بلدنا حرب أهلية قصيرة بسبب منازعات انتخابية. وكان الأمر الذي ميز هذه الحالة عن حالات أخرى كثيرة جدا هو أن المجلس العسكري الحاكم المنتصر سرعان ما سلم السلطة للسلطات المنتخبة بصورة شرعية وحلّ الجيش وعقد جمعية أصدرت الدستور الذي لا يزال يحكمنا حتى الآن. وتلك القرارات المؤسسية، إلى جانب القيم والديناميات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة منذ أمد طويل، تبين استمرار استقرارنا وسلامنا الداخلي في منطقة شهدت الكثير جدا من الصراعات.

وخلال الثمانينيات من القرن الماضي، وعندما كانت الحروب الدموية تعم أمريكا الوسطى، قام بلدنا بدور رئيسي في تحديد مسار باتجاه السلام. وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧، وقع رؤساء كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا على الاتفاق المعروف باسم إسكيبولاس ٢، والذي التزموا فيه ببدء عمليات حوار وطني تهدف إلى إنهاء الأعمال العدائية الداخلية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وصياغة مستقبل يعمه السلام والديمقراطية.

ويرجع نجاح هذه العملية أساسا إلى استعداد الأطراف الفاعلة المحلية التي كان العنف قد أنهكها وكانت تدرك أن النهاية الوشيكة للحرب الباردة ستعني أنها لن تصبح عاملا مؤججا للعداوات. غير أن المشاركة النشطة للمجتمع الدولي ووجود قيادة إقليمية لتوجيه تلك الجهود كان لهما أيضا دور أساسي. وتجسدت تلك القيادة في رئيسي غواتيمالا، فينيسيو سيريزو أريفالو، وكوستاريكا، أوسكار أرياس سانشيز، والذي فاز بجائزة نوبل للسلام تقديرا لجهوده. وتمكنت منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، من جانبهما، من تنسيق الجهود لتعزيز الاستعداد على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم العملية وكفالة تنفيذ الاتفاقات.

ويمكن استخلاص دروس عديدة من هذه الحالة، كما يتجلى في العناصر التي أشرت إليها للتو. غير أن مفتاح توطيد السلام تمثل في وجود فهم لعدم جدوى وقف الأعمال العدائية إذا لم يعالج الاتفاق الإقليمي والاتفاقات الوطنية التي أعقبت توقف هذه الأعمال في نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا الأسباب الجذرية للصراعات. وكان ذلك الفهم أيضا السبب وراء اتخاذ قرار بإنشاء آليات للمتابعة السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي، إلى جانب الدعم الدولي القيم.

كما دفعنا تطور أمريكا الوسطى منذ ذلك الحين إلى فهم أنه في حالة عدم التصدي للتحديات في الوقت المناسب، فإنها يمكن أن تضعف عمليات السلام وتعرض الديمقراطية للخطر وتضر بالعلاقات بين دول الجوار. فألقت منطقتنا حروبها الداخلية وراء ظهرها وعززت العمليات الديمقراطية وفتحت مسارات غير مؤكدة باتجاه تحسين رفاه الشعب. غير أن ذلك لم يجلب معه بالضرورة عملية تنمية قوية شاملة للجميع و لم يضع نهاية للعنف – الذي أصبح الآن ذا طابع إجرامي، كما لم يحقق التوطيد الواسع النطاق للمؤسسات والممارسات الديمقراطية. واليوم، فإن بعض بلدان أمريكا الوسطى هي من بين أعنف البلدان في العالم. وفضلا عن ذلك، فقد انتهك بلد مؤخرا مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية. وبدرجات متفاوتة، فإن كل ذلك يعرض السلام والتعايش على المستويين المحلي والإقليمي للخطر.

ولكن تلك الخطوات الخاطئة توفر لنا دروسا هامة بشأن بناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع، والتي أود أن أتحول إليها الآن.

أولا، ينبغي لنا تصميم سياسات تعزز الاستقرار والتنمية الاقتصادية بعد انتهاء الصراع وتسهم أيضا في التمتع بفوائدهما على أوسع نطاق ممكن. فالشمول الاجتماعي أمر أساسي للسلام.

ثانيا، في البلدان التي توجد فيها نسبة كبيرة من الشباب مثل بلدنا، من المهم للغاية زيادة الفرص للشباب في مجالات التعليم والاستجمام والتوظيف. ودون ذلك، فإن إغراءات العصابات والجريمة المنظمة ودورة الفقر المستمرة قد يثبت أنه لا يمكن تفاديها.

ثالثا، يجب أن يقترن إنشاء المؤسسات، بما في ذلك الأحزاب السياسية، باتباع ممارسات سياسية جيدة. وبدون مراعاة هذه الممارسات، فإن المؤسسات يمكن أن تصبح ضحية للفساد والتلاعب أو تصبح ببساطة واجهة يختفي وراءها الاستبداد والحكم التعسفي ونزعة المجازفة.

رابعا، تمثل فعالية السلطات القضائية واستقلاليتها عاملا رئيسيا آخر لتحقيق السلام الدائم بالنظر إلى أن القضاء هو الملاذ الأخير لتسوية المنازعات سلميا والحاجز الأكثر وضوحا أمام الإفلات من العقاب والجريمة.

خامسا، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن ترسيخ ثقافة حقيقية للديمقراطية والسلام أصعب من إنشاء مؤسسات. ولذلك فإن التوعية بالسلام والديمقراطية ضرورية.

وأخيرا، فإنه مما يزيد آفاق بناء السلام زيادة كبيرة أيضا تعزيز ظهور مجتمع مدني مستقل وقوي ووجود صحافة حرة وأمينة وثقافة مساءلة.

وخلاصة القول أننا نعتقد أن الإجراءات ينبغي أن تؤدي إلى إتباع نهج شاملة حيال الصراعات من أجل حلها وتوطيد التقدم المحرز. ودور الأمم المتحدة ودور مجلس الأمن على وجه الخصوص، أمر أساسي لتحقيق تلك الغاية؛ وكذلك التوجيه الذي تقدمه لجنة بناء السلام. ويجب أن يتمثل جزء أساسي من مهمة الأمم المتحدة في أن تعمل باعتبارها جزءا من العمليات الجارية لمنع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك تعزيز التنمية والمؤسسات وثقافة السلام والديمقراطية.

وينطوي ذلك بالقطع على بذل جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها لجهد مشترك في جميع مراحل تلك العمليات، وكذلك التصميم على العمل لدى ظهور التهديدات، وليس عند إطلاق نيران الأسلحة فحسب. وذلك أمر يجب أن يبدأ، بالتأكيد، بالتزام سياسي جاد.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

**السيد لوكويّا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة المجلس على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. كما أود أن أشكر الأمين العام، ونائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، ورئيس لجنة بناء السلام على بياناتهم المستنيرة.

وترحب أوغندا بزيادة التركيز على الحاجة لكفالة الاضطلاع بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع بطريقة أكثر اتساقا وتنسيقا وفعالية. وتواجه البلدان الخارجة من الصراع عددا من التحديات، بما في ذلك غياب الأمن، ومؤسسات الدولة الضعيفة أو غير القائمة، وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين، والتعمير والانتعاش الاقتصادي، التي غالبا ما تشتد تعقيدا بسبب نقص الموارد. وعليه، فإن من الأمور الأساسية أن تستند جهود بناء السلام إلى التسليم بضرورة معالجة الأسباب الأساسية للصراع وبناء المؤسسات الوطنية الفعالة من أجل السلام والتنمية المستدامين.

وفي ذلك الصدد، تقع المسؤولية الرئيسية عن إعادة إنشاء وبناء مؤسسات الحوكمة على عاتق السلطات الوطنية المدعومة من الشركاء الدوليين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وحسب تجربة أوغندا، فإن بناء المؤسسات الوطنية يتطلب تحديد الأولويات الرئيسية على أساس الاحتياجات الخاصة للبلد. وينبغي أن يعقب ذلك بلورة استراتيجية وطنية يتم الاتفاق عليها لمعالجة تلك الأولويات، وكذلك تعبئة الدعم والموارد الأساسية، السياسية والمالية والفنية. ونظرا لتنافس الاحتياجات على الموارد الشحيحة، من المهم القيام بالتنفيذ التسلسلي بدءاً من الأولويات الأكثر إلحاحا. وتتضمن تلك الأولويات ضمان أمن حياة الأشخاص والممتلكات، والمصالحة الوطنية، والامتثال لسيادة القانون وتعزيز الحكم الديمقراطي. ومن المهم كذلك وضع وتنفيذ برنامج وطني للانتعاش الاقتصادي.

ولكي يكون بناء المؤسسات الوطنية فعالا في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يجب أن تحظى تلك المؤسسات بالدعم والمشروعية الشعبيين للتغلب على انعدام الثقة والشك اللذين عادة ما يعقبان الصراع. ومن سبل تحقيق الثقة العامة والمشروعية كفالة استجابة تلك المؤسسات لاحتياجات السكان واتخاذ القرارات من خلال التشاور والمشاركة. كما أن هناك حاجة إلى التركيز على إيصال منافع ملموسة، بما في ذلك تقديم الخدمات الأساسية ورفع مستوى المعيشة للسكان. وفي الحالات التي وقعت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يجب إقامة العدالة بحيث تتم مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات.

إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان الخارجة من الصراعات في بناء المؤسسات الوطنية يتمثل في نقص الموارد المالية والخبرات الفنية في مختلف الميادين. إننا نرحب بزيادة مشاركة الأمم المتحدة، عبر لجنة بناء السلام، والشركاء الإقليميين والدوليين، والمؤسسات المالية الدولية، في دعم تطوير القدرات الوطنية وتحسين تعبئة الموارد لبناء السلام. والنهج الأفضل والأكثر استدامة هو البناء على الموارد والقدرات البشرية الوطنية القائمة. ولدى تقديم المساعدات في مجال الخبرات الفنية، ينبغي التركيز أيضا على بناء القدرات الوطنية لكي تتولى تلك المسؤوليات.

وأخيرا، إننا نتطلع إلى الاستكمال المنتظر قريبا لاستعراض فريق كبار المستشارين للقدرات المدنية الدولية وتوصياته لتحسين الاستجابة الدولية من خلال توسيع توافر وملاءمة القدرات المدنية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وسيكون من بين المقترحات ذات الاهتمام الخاص ما يتعلق بأفضل السبل لتعبئة وتنظيم القدرات المدنية الخاصة من بلدان

الجنوب ومن بين النساء، وسبل كفالة أن يؤدي نشر تلك القدرات المدنية إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية. وتكرر أوغندا التأكيد على أهمية مشاركة المرأة الكاملة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وفي بناء المؤسسات.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

**السيد بوشعرة** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدتي، على ما أبداه بلدكم من قيادة وعمل استباقي منذ توليكم الرئاسة لهذا الشهر. وما من شك أن مناقشة اليوم ستكون تكميلا لتلك التي أجريناها سابقا بشأن مسألة بناء السلام الهامة ولسبل ضمان بناء أو إعادة بناء مؤسسات الدولة من أجل صون السلام في سياق مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وإذ نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فإننا نود أن نركز على النقاط الآتية.

منذ عام ١٩٩٢، انخفض العدد الإجمالي للصراعات المسلحة بنسبة ٤٠ في المائة. وحسب البنك الدولي، تقدر التكلفة المالية للصراعات التي تدور في كل أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا بما يناهز ٥٤ بليون دولار. وتؤكد تلك الأرقام على حجم العمل الذي ما زال يتعين القيام به وعلى القيمة الأساسية لتعزيز القدرات المؤسسية للدول في سياق مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. إن تحقيق السلام الدائم غالبا ما يتصل بإدارة المرحلة الدقيقة المتمثلة في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي تلك المرحلة الحرجة، توجد أهمية خاصة لإعادة بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للدول الخارجة من الصراعات، وذلك نظرا لوجود عدد كبير من أخطار الانتكاس.

وفي هذا الصدد، هناك أهمية أساسية للتنسيق بين أصحاب المصلحة المحليين والدوليين من أجل تحقيق الاستقرار في البلد المضيف. ومع ذلك، فقد لوحظ أن أحد التحديات الرئيسية لبناء السلام هو كفالة الاتساق والتنسيق في عمل الأطراف الفاعلة الدولية. ويحدث في أحيان أكثر مما ينبغي أن الأمم المتحدة وشركاءها الدوليين يعملون بدون مشاركة سلطات البلد المضيف بقدر كاف. ويجب تهيئة حيز يستطيع فيه البلد المضيف أن يتولى ملكية المشروع من أجل إرساء أُسس السلام الدائم.

وتُشجِّعنا هذه الملاحظات على تركيز تفكيرنا الجماعي في إيجاد السبيل الأمثل لأخذ القدرات المؤسسية القائمة للبلد المضيف في الاعتبار وتعزيز تلك القدرات. ويجب ألا نخطئ في تحديد أهدافنا. فواجب بعثات بناء السلام هو دعم القدرات المؤسسية الوطنية وليس التنافس معها. وعليه، يجب أن يكفل تواجد الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع صياغة الاستراتيجيات الوطنية مع البلد المضيف والتركيز على الأولويات التي تتضمن تعزيز القدرات الوطنية للبلد المضيف، واستعادة سيادة القانون، وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء.

وفي إطار هذه العملية الواسعة النطاق، من الأهمية بمكان تنسيق جهود الأمم المتحدة بشكل فعال من أجل التصدي بشكل متسق لتثبيت السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية، وذلك لكي يتسنى القيام بالعمل السريع والفعال فورا بعد انتهاء الصراع. وتؤدي لجنة بناء السلام دورا رئيسيا في هذا المجال.

وفي الفترة الانتقالية بين حفظ السلام وبناء السلام، لدى الأمم المتحدة دور هام تؤديه في مساعدة السلطات الوطنية، منذ البداية، على وضع استراتيجية لإنشاء وتعزيز القدرات المؤسسية للدولة. وغني عن القول أن على الشركاء

الدوليين مواءمة دعمهم المالي والفني والسياسي مع تلك الاستراتيجية. وتؤكد المملكة المغربية على أهمية تولي السلطات الوطنية الملكية على بناء السلام وتحمل المسؤولية في أسرع وقت ممكن عن إعادة بناء مؤسسات الدولة، واستعادة سيادة القانون، وإنعاش الاقتصاد، وإصلاح القطاع الأمني والجهاز القضائي، وذلك لكفالة توفير الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب.

وفي هذا الصدد، يجب أن تتم بلورة نهج متكامل لبناء السلام من خلال تهيئة التآزر والتنسيق اللازم بين الهياكل الوطنية والدولية. ويمكن استخلاص الدروس من عمل التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، ولا سيما تلك المرتبطة بتنفيذ برامج بناء القدرات المؤسسية.

ينبغي التأكيد على أن إنشاء أو إعادة إنشاء مؤسسات الدولة تسير جنبا إلى جنب مع الانتعاش الاقتصادي. وتحدث الأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية أثرا سريعا وتساعد على تعزيز القدرات المؤسسية في الدولة في فترة ما بعد انتهاء الصراع. ولذلك ينبغي أن ينصب التركيز على المجالات الحفازة مثل عمالة الشباب وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية في مجالات الصرف الصحي ومياه الشرب والصحة.

لا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية أن مرحلة بناء السلام أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في أي بلد. تشير الإحصاءات إلى أن من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من جميع الصراعات هي نتيجة العودة إليه. ويشير ذلك إلى الأهمية الكبيرة لبناء السلام، التي فوق كل ذلك مسعى جماعي. ولا يمكن التغلب على ما تطرحه من تحديات بدون الاشتراك الفعال من جانب المجتمع الدولي في تعزيز القدرة المؤسسية للدولة. ويوضح ذلك الحاجة الماسة إلى التوصل إلى نهج شراكة لبناء السلام بين البلد المضيف والأمم المتحدة والجهات المانحة. وفي ذلك الصدد، نرحب بزيادة التنسيق والاتساق بين مكتب دعم بناء السلام والبنك الدولي في مجال بناء السلام، التي يجب أن يكون هدفها بالطبع بث نفس روح الشراكة.

وبالنظر إلى أن بناء السلام هو فوق كل شيء مسعى مدني أكثر مما هو مسعى عسكري، من الضروري ضمان توفر القدرات المدنية اللازمة في المجالات البالغة الأهمية للإنعاش المؤسسي في البلد المضيف، ولا سيما في مجالات التدريب والإدارة العامة وبناء القدرات في مجالي القضاء والحكم الرشيد.

في الختام، لا يمكن أن يكون بناء السلام فعالا بدون إنشاء قدرات مؤسسية متينة تقوم على سيادة القانون والحكم الرشيد. وأفضل طريقة لضمان تمكن أي دولة من التحرك نحو السلام هي تطوير هيكلها المؤسسي من خلال تعزيز سيادة القانون وضمان إدارة عامة أكثر فعالية وشمولية لصالح السكان المعنيين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

**السيد نيشيدا** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تهنئ اليابان البوسنة والهرسك على توليها رئاسة مجلس الأمن. عقدت اليابان مناقشة مفتوحة بشأن بناء السلام في المجلس في نيسان/أبريل الماضي (انظر S/PV.6299). وبالتالي نحن نشعر بالتشجيع لعقد هذه الجلسة، التي تعمل على تسليط الضوء على نجاح البوسنة والهرسك بوصفها بلدا شهد عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وكذلك توفير التشجيع للآخرين يمرون حاليا بهذه العملية. كما نقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، ودولة السيد خوسيه لويس غوتيريس ممثل تيمور – ليشتي والسفير فيتيغ ممثل ألمانيا ورئيس لجنة بناء السلام.

تعلق اليابان أهمية كبيرة على بناء المؤسسات. وبناء على تجربتنا في إعادة الإعمار، فإن تقدير الملكية الوطنية هو المبدأ الأساسي في مساعدتنا لشركائنا في التنمية. وفي ذلك السياق، فإن إجراء مناقشة بشأن دور مجلس الأمن في تعزيز بناء المؤسسات أمر مهم. وأود أن أطرح ثلاث نقاط من منظور اليابان.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن الاستفادة من لجنة بناء السلام بصورة أكثر استباقية. وسأعود إلى هذه المسألة لاحقا.

ثانيا، هناك نقص عالمي في القدرات المدنية لبناء المؤسسات. ولذلك فإن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز هذه القدرة. وبغية تيسير التدريب على هذه القدرة والنشر السريع لها، نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن استعراض وتنفيذ استنتاجات التقرير القادم للسيد غينو في الوقت المناسب.

ثالثا، بما أن آلية الشراكة لبناء السلام تتسم بالتعقيد وتضم مختلف أصحاب المصلحة، يجب على مجلس الأمن أن يشجع القيادة القوية في الميدان لتمكين ممثلي الأمم المتحدة والحكومة المعنية من العمل معا من أجل التوصل إلى حلول، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الواقع. ونأمل أيضا أن يعين الأمين العام ممثلين خاصين أقوياء، مع إيلاء اهتمام خاص للمرشحات. ويحدونا الأمل في أن تتعاون الدول الأعضاء في تسمية المرشحين المناسبين.

فيما يتعلق بلجنة بناء السلام، ينبغي لمجلس الأمن زيادة الاستفادة من إمكاناتها. ونعتقد أن ذلك سيسهم إسهاما كبيرا في عملية صنع القرار في المجلس.

أولا، ما برحت لجنة بناء السلام تجري مشاورات بشأن بعض البلدان المدرجة في جدول الأعمال على نحو أكثر تواترا من مجلس الأمن نفسه، بما في ذلك بمشاركة البلدان والمنظمات الدولية المعنية. وسيسهم إيجاد صلة أقوى بين المداولات التي تجري في الهيئتين في التوصل إلى حلول لمسائل بناء السلام المختلفة. وفي العام الماضي، يسرت اليابان عقد حوار غير رسمي للمجلس مع لجنة بناء السلام. وينبغي لمجلس الأمن النظر في عقد مثل هذه الحوارات غير الرسمية على أساس أكثر انتظاما، مما سيسهم أيضا في تحسين العلاقات مع البلدان المضيفة.

ثانيا، يمكن استخدام لجنة بناء السلام كمنتدى لمناقشة استراتيجيات الخروج لبعثات حفظ السلام. ويمكن اعتبار ليبريا بمثابة حالة اختبار في ذلك الصدد عند تحديد ما إذا كان بإمكاننا التوصل إلى الخروج الناجح لمهمة حفظ السلام من أجل تسليم المسؤولية للشركاء في بناء السلام. وسمعنا أيضا من ممثل تيمور – ليشتي اليوم أن بلده يحتاج إلى الانتقال السلس من حفظ السلام إلى الحصول على المساعدة من الشركاء في التنمية. وفي ذلك السياق، فإنه من المفيد النظر في إدراج البلد في جدول أعمال لجنة بناء السلام من أجل توفير دعم دولي أكثر فعالية في المرحلة الانتقالية. ويمكن أن تزيد لجنة بناء السلام عدد البلدان المدرجة في جدول أعمالها وأن تسعى إلى تحديد أفضل الاستراتيجيات لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع على أساس الدروس المستفادة.

ثالثا، تمثل لجنة بناء السلام أيضا منتدى قيما لزيادة الوعي الدولي وتعبئة الموارد. مع أخذ ذلك في الاعتبار، تعتزم اليابان إضافة مساهمة قدرها حوالي ١٣ مليون دولار إلى صندوق بناء السلام. ونأمل الاستفادة من الصندوق على نحو أكثر فعالية في سد الفجوة بين حفظ السلام وبناء السلام. ونحث البلدان الأخرى على المساهمة في الصندوق كذلك.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تقدير اليابان لعقد جلسة اليوم التي تركز على بناء المؤسسات، الذي هو أحد

العناصر الأساسية لعملية بناء السلام. وستواصل اليابان الإسهام بفعالية في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق استكشاف الاستخدام الموسع للجنة بناء السلام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر شوايغر، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد شوايغر** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى البوسنة والهرسك على تنظيم هذه المناقشة بشأن بناء المؤسسات في سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع. لقد مر بلدكم، سيدتي الرئيسة، بتجربة مباشرة لأهمية موضوع مثل هذا ومدى استحقاقها لاهتمام المجلس وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ونائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي والسيد بيتر فيتيغ، بصفته رئيس لجنة بناء السلام على بياناتهم هذا الصباح.

تؤيد هذا الإعلان البلدان التالية: البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا والجبل الأسود؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والمنطقة الاقتصادية الأوروبية النرويج، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

”ليس هناك ما يمكن تحقيقه بدون أناس يقومون بالعمل ولكن لن يدوم أي شيء بدون المؤسسات“. ذلك اقتباس من جان مونيه، كبير مهندسي اتفاق الوحدة الأوروبية. واستذكر الراحل ريتشارد هولبروك، كبير مهندسي اتفاقات السلام في البوسنة والهرسك، تلك العبارات ذات مرة عندما كان يجادل بأنه لا يمكن بناء السلام من دون بناء المؤسسات. وكما تبين الورقة المفاهيمية (S/2011/16، المرفق) لمناقشة اليوم، فإن السلطات الوطنية هي صاحبة الدور الريادي في هذا المضمار، ولكن للمجتمع الدولي دوره الداعم المهم. ومن جانبنا، ولدواعي الإيجاز، أود أن أبرز فحسب ثلاثة عناصر نرى أنها ذات أهمية خاصة لموضوع اليوم: التنسيق وقدرات نشر المدنيين وإشراك المجتمع المدني.

أولا، تحسين التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة الدولية في الميدان، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمانحون الثنائيون. وتقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٩ بشأن بناء السلام (S/2009/304) يذكر أنه كان على الأمم المتحدة أن تتصدى لتولي مهمة التنسيق هذه، لا سيما في المراحل المبكرة. ونوه إلى أن ذلك يتطلب أفرقة قيادة ميدانية أقوى وأكثر فعالية وأفضل دعماً من جانب الأمم المتحدة. مع ذلك، وكما يقر الأمين العام أيضاً، فإن أفرقة القيادة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع، تحتاج من نيويورك إلى وضوح أكثر بشأن أدوار كيانات الأمم المتحدة المختلفة ومسؤولياتها عن القطاعات الحيوية الأهمية لبناء السلام. ونأمل أن نرى مزيداً من التحسن صوب تقسيم رشيد للعمل، بما في ذلك من خلال حوافز على التعاون والتناغم، ونشجع الأمانة العامة والصناديق والبرامج على مواصلة مسيرة الإصلاح هذه.

وكذلك، ينبغي إطلاق العنان لقدرات لجنة بناء السلام بدرجة أكبر من خلال رابط معزز مع الميدان، كيما يتسنى لأفرقة القيادة التابعة للأمم المتحدة على الأرض الاستفادة أكثر من توجيهها الاستراتيجي وثقلها السياسي، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر ببناء المؤسسات. وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد هنا على ملاحظة الأمين العام بأن مجلس الأمن يمكن أن يستفيد بقدر أكبر من توصيات لجنة بناء السلام في نظره مبكراً في حالات ما بعد الصراع، خصوصاً عندما تكون هناك بعثة لحفظ السلام على الأرض. وذلك يساعد على ربط أنشطة البعثة بالجهد المنسق الأوسع لبناء

السلام وبناء المؤسسات في بلد بعينه. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن نجاح بناء المؤسسات، لا سيما في قطاعي الأمن والعدالة، يساعد في التمهيد للخروج المستدام لأي بعثة لحفظ السلام.

العنصر الثاني الذي أريد الإشارة إليه قدرات نشر المدنيين. فالاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة للاستعراض الجاري في هذا المجال حالياً. وأمام الفريق الاستشاري الرفيع للاستعراض مهمة رئيسية تتمثل في بلورة اقتراحات لضمان أن يخدم نشر الخبراء المدنيين في بلدان ما بعد الصراع هدف بناء القدرات الوطنية. ونتطلع إلى تلقي نتائج ذلك الاستعراض للقدرات المدنية قريباً، ونأمل أن تأتي في شكل أهداف وتوصيات واقعية وملموسة، وأن تواكبها متابعة ملائمة.

والهدف من ذلك أن يكون نشر المدنيين مما تتطلبه الحاجة وأن يتسم بالدينامية والمرونة بحيث يبني على القدرات الوطنية الموجودة ويظهر طابعا قوياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونأمل أن يرسم هذا الاستعراض، مثلاً، سبيلاً للإتاحة العالمية المتزايدة للخبراء المدنيين لحالات ما بعد الصراع، والتوافق التشغيلي السلس للقدرات المدنية داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى، كالمنظمات الإقليمية.

وبالنسبة لنا، هناك نقطة هامة أخرى تتمثل في تعزيز نشر الخبراء المدنيين من الإناث، تطبيقاً لروح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة عمل الأمين العام بشأن كفالة مشاركة المرأة في بناء السلام. فلا يمكن لمؤسسات ما بعد الصراع أن تكون فعالة ما لم تراع المساواة بين الجنسين.

العنصر الثالث والأخير الذي أود ذكره هو مشاركة المجتمع المدني. إن دعم آليات المراقبة المدنية ومنظمات المجتمع المدني المحلية وإعطاء تلك المنظمات مقعداً على طاولة بناء السلام منذ اليوم الأول يعزز المشروعية وطابع الضرورة لكل من الأولويات والمؤسسات التي تنشأ هناك. وهذا هو ما نسترشد به في جانب كبير من المساعدة في بناء المؤسسات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في شتى أنحاء العالم.

وعلى سبيل المثال، في تيمور – ليشتي، وفي إطار التعاون مع البلدان الناطقة بالبرتغالية، وبناء على طلب الحكومة وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل الاتحاد الأوروبي جاهداً من أجل تعزيز قدرة البرلمان ووسائط الإعلام. سنوفر التدريب الإعلامي للبرلمانيين وننظم ندوات للصحفيين حول دور البرلمان ووظائفه في العملية الديمقراطية، في جملة أمور.

وفضلاً عن ذلك، قام الاتحاد الأوروبي مؤخراً بتمويل بحث مكثف حول النهج التشاركية لإصلاح قطاعي العدالة والأمن في عدد من البلدان المتضررة بالصراع. ويسعدنا أن نتشاطر نتائج تلك الممارسة مع الشركاء المهتمين. وأخيراً، فإن برامج الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن، التي أعدت بصورة مشتركة مع الحكومات في أماكن مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تتمحور حول تزايد الرقابة المدنية والبرلمانية والمساءلة أمام المواطنين.

ومن الأهمية أن نستخلص الدروس الاستراتيجية، مثلما نفعل اليوم، مع إتاحتها في كتيبات ميدانية. وفي نفس الوقت، ندرك أنه لا وجود لحلول صالحة لكل الحالات وأنه سيظل من الضروري تصميم جهود بناء المؤسسات بما يتناسب مع الظروف المحددة لما بعد الصراع على أرض الواقع. وكما تقرر الورقة المفاهيمية، فإن الأطراف الفاعلة الوطنية خير من يعرف تلك الظروف، وهذا أحد الأسباب التي تستدعي وجودها في المقدمة. والمحصلة النهائية أن التطور المؤسسي الناجح لا يمكن نقله من مكان آخر، بل يجب أن

يكون نموه داخلياً. ولهذا، فإننا نسعد دائماً حين نسمع من البلدان ذاتها، مثلما حدث اليوم من خلال بيان نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي خوسيه لويس غوتيريس، الذي يترأس بلده الآن مجموعة الـ ٧ زائد ويشارك في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة.

ولطالما كان دعم التطور المؤسسي الداخلي المنشأ في صميم كثير من المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، سواء في البلقان أو الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أفغانستان أو هايتي. ونود أن نؤكد مرة أخرى التزامنا بالسعي من أجل تلك القضية وبالعمل مع السلطات الوطنية والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والناس في بلدان ما بعد الصراع ذاتها.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر جميع المتكلمين مرة أخرى بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد كيم بونغهيون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سأقتصر في بياني على أربع دقائق بالتأكيد.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المجدية المفتوحة بشأن بناء السلام وبناء المؤسسات ما بعد الصراع.

إن آفة الصراع المسلح تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وخسائر مجتمعية لا تقدر. وفي نفس الوقت، فإنها تدمر المؤسسات الرئيسية للدولة بشدة، وفي نهاية المطاف، لا تستطيع الحكومة أن تعمل بشكل سليم في دعم الحياة اليومية للسكان. وقبل ٦٠ عاماً خلت، عانت جمهورية كوريا من صراع مدمر ومتواصل. ولذلك، فإننا نعي تلك الحقيقة تماماً.

وبعد أن يتوقف الصراع، ينبغي أن يبدأ بناء المؤسسات في أبكر مرحلة ممكنة. وفي الواقع، ينبغي أن يكون بناء المؤسسات ما بعد الصراع جزءاً من نهج شامل لبناء السلام. والعمل جنباً إلى جنب مع الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل من الملامح الهامة. فالفرصة السانحة في حالات ما بعد الصراع لا تدوم طويلاً. ولذلك، لا بد من اغتنام هذه الفرصة للحيلولة دون الانزلاق إلى الصراع مجدداً، وهو ما يحدث غالباً في غضون العقد الأول بعد الصراع.

ولتحقيق التآزر وزيادة فرص النجاح على الأرض، ينبغي أن يتزامن السعي إلى حفظ السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي إعداد استراتيجيتي الدخول والخروج منذ المراحل الأولية أيضاً.

ويتعين تنفيذ عمليات بناء السلام بطريقة من شأنها زيادة تعزيز واحترام الملكية الوطنية وأولويات البلدان المستفيدة. والهدف النهائي لبناء السلام تثبيت حالة ما بعد الصراع وإرساء أساس لتنمية مستدامة طويلة الأجل. وبناء المؤسسات عنصر كامن في معادلة النجاح تلك. وتحقيقاً لذلك، يتعين على المنظمات الدولية المؤسسات المالية والمجتمع المدني أن تؤدي دوراً تكميلياً.

وفي هذا الصدد، ينبغي تعزيز الشراكة بين أصحاب المصلحة كافة، مع قيام لجنة بناء السلام بدور المُيَسِّر. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، لا بد للعلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن والجمعية العامة أن تكون أكثر تحديداً، بصورة أكثر استراتيجية وتنسيقا. وخارج تلك المنظومة، علينا أن نبذل المزيد من الجهود لإقامة علاقات استراتيجية مع مؤسسات بريتون وودز، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية وغير الحكومية. وبالنظر إلى الدور المتزايد للقطاع الخاص في مجال بناء السلام، علينا أيضا أن نشرك باستمرار منظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص.

ولا بد لبناء المؤسسات أن يكفل استرداد القدرة الأساسية للدولة في أقرب وقت ممكن وذلك لتحقيق استقرار الحالة الهشة في مرحلة ما بعد الصراعات. وسيادة القانون والحكم الفعال وإصلاح قطاع الأمن هي المجالات التي تتطلب أولوية قصوى. ويتعين على جهودنا في أي مجال جديد من مجالات المسؤولية عن بناء السلام أن تركز على استعادة تلك المهمات الأساسية للبلد من أجل تحقيق النجاح المستدام في الأجلين القصير والطويل.

ومرة أخرى، تتسم الصلة والتنسيق الوثيقان بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بأهمية حاسمة في تنفيذ ولايات بناء السلام ومساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات الميدانية المتعددة الجوانب في مرحلة ما بعد الصراعات. ومن شأن تحديد التحديات في السنوات القليلة الأولى من عملية اللجنة أن يعزز أهمية هذه الصلة وقيمتها الحيوية. وسيساعد ترسيخ هذه العلاقة وتعزيزها في إعادة بناء المؤسسات بصورة دائمة في مناطق مرحلة ما بعد الصراعات.

إن أحد الأهداف الأساسية لبناء السلام هو وضع مخطط للتنمية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية للبلد المتلقي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانياته وحدوده على السواء. وفي هذه العملية، يعتبر بناء المؤسسات المستدامة بمثابة إرساء الأسس الأساسية لتعافي البلد من الصراع بشكل فعال. وفيما يتعلق ببناء المؤسسات على نحو فعال، فإننا نعتقد أنه ينبغي التشديد بصورة خاصة على مجالات التدريب المهني والتعليم للشباب وذلك لكفالة مستقبل أكثر ازدهارا للجميع.

وفي اختتام ملاحظاتي، أود أن أبرز أنه قبل نصف قرن فقط، كانت جمهورية كوريا بلدا يسعى جاهدا للتعافي من حرب مدمرة. وبالمساعدة الكافية وحسنة التوقيت من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، تمكّنا من بناء السلام وتحقيق التنمية الطويلة الأجل في فترة قصيرة نسبيا. ومن تجربتنا الخاصة، ندرك أهمية أنشطة بناء المؤسسات ونثمّنها.

واستنادا إلى هذه الخلفية، تقدم كوريا بشكل منتظم إسهامات لصندوق بناء السلام وهي عضو في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام خلال السنوات القليلة الماضية. ويحدونا الأمل أن تتيح أنشطة كوريا في مجال بناء السلام داخل الأمم المتحدة فرصة قيّمة لنا للاستفادة من تجاربنا الماضية. إننا نود أن نساعد في تيسير جهود البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات لإعادة بناء مؤسساتها ومجتمعاتها وتطويرها وبالتالي أحلام الأجيال المقبلة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن، لممثل نيوزيلندا.

**السيد كافانا** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد البوسنة والهرسك على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وحرصا على الوقت، سأدلي بصيغة مختصرة من بياني. ويجري تعميم نسخ مطبوعة من الصيغة الكاملة للبيان.

لقد أظهرت التجربة أن وضع الأسس لمؤسسات حكومية فعالة مسألة أساسية لكفالة السلام الدائم. ومع ذلك، وبالرغم من أفضل الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي، فإنه أسهل أن نشير إلى نماذج من الإخفاق المحدود من الإشارة إلى أي نجاح محدود. وبكل بساطة، يعتبر بناء المؤسسات أمرا صعبا في حد ذاته. فلا توجد هناك مخططات للقيام به بشكل فعال. ولا يزال هناك قدر كبير من العمل ينبغي القيام به لتطوير فهمنا لأفضل الممارسات والأدوات العملية للقيام بهذا العمل.

إن نيوزيلندا تشارك بنشاط في جهود بناء السلام في منطقتنا وخارجها، بما في ذلك بوصفها مساهما كبيرا في الأمم المتحدة والعمليات التي تأذن بها الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، وبوغانفيل، وأفغانستان وجزر سليمان.

وأود أن أشاطركم الدروس التالية التي استخلصناها من اشتراكنا في الماضي في بناء المؤسسات في مجتمعات ما بعد الصراع.

أولا، يتعين على البعثات التي تشمل ولايتها عنصرا يتعلق ببناء المؤسسات أن تجعل بناء القدرة الوطنية أحد الاعتبارات الأساسية في خططها وعملياتها منذ اليوم الأول. ويتطلب ذلك تقييما دقيقا للقدرات المحلية القائمة والاحتياجات ذات الأولوية في بناء القدرة في المرحلة المبكرة من وضع الولاية. ومن الضروري أن تشمل تلك التقييمات أيضا كيفية نشر منافع بناء المؤسسات خارج العواصم إلى المناطق والمجتمعات المحلية. ومن الأهمية بمكان أن يولى الاعتبار لكيفية تعزيز أنشطة البعثة للقدرات الوطنية بصورة أفضل، وبالعكس من ذلك، كيفية تجنب تبديد هذه القدرات أو إعاقة نشوئها. ويتطلب أيضا بناء المؤسسات بشكل فعال تحديدا واضحا للأهداف المحددة المتوخى تحقيقها وكيف ستنتقل المساعدة إلى الشركاء التقليديين في التنمية عندما تتحقق تلك الأهداف. وفي الوقت نفسه، من الهام أن نوازن بين ذلك الوضوح في الاتجاه والأهداف وبين المرونة الكافية كي تتمكن قيادة البعثة من التكيف مع التغييرات على أرض الواقع.

ثانيا، لا بد من السعي لبناء المؤسسات وفقا للأولويات والأهداف الوطنية المتفق عليها. وهذه مسألة هامة لكفالة الملكية الوطنية والتنسيق الفعال وإتاحة فرصة أكبر لاستمرار القدرات التي تم بناؤها على المدى الطويل. ويلزم اتباع نهج شامل في وضع الأولويات. وتضطلع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بدور حيوي في المحافظة على المجتمعات المتضررة من الصراعات.

ثالثا، يجب أن تستند المساعدة في بناء المؤسسات إلى تقييم واضح لنوع القدرات الملائمة والمستدامة على المدى الطويل. ويتعين على البعثات أن تكفل قدرة المؤسسات التي تساعد في تطويرها على البقاء بعد رحيلها بدون وضع ضغط كبير على الحكومات المضيفة. والقيام بعكس هذا قد ينطوي على خطر إيجاد توقعات لا يمكن تحقيقها أو إعداد الدول للاعتماد الطويل الأجل على المساعدة الخارجية.

رابعا، تنسيق المساعدة لبناء المؤسسات مسألة حيوية لكفالة أن تتسم بالاتساق والفعالية. وقد قطعت داخل منظومة الأمم المتحدة أشواط هامة لتوحيد الأداء. لكن لا يزال ذلك العمل مستمرا. ومن الهام بصورة خاصة أن يكون هناك وضوح في وقت مبكر فيما بين الجهات الفاعلة والأفرقة القيادية في أرض الواقع بخصوص الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها كل طرف منها. ويلزم أيضا أن يكون هناك تنسيق على نحو أفضل مع الجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما مع المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين والمجتمع المدني. ونرحب بصورة خاصة بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لتعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراعات. ولا يزال هناك مجال كبير لجعل هذا التنسيق أكثر انتظاما وفعالية.

خامسا، لا بد أن يكون هناك إدراك واضح لأي مهمات بناء المؤسسات التي ينبغي أن تقودها البعثات التي يأذن بها المجلس وأي المهمات التي تعتبر الجهات الفاعلة الأخرى مهيأة للقيام بها على نحو أفضل. وتضطلع بعثات الأمم المتحدة بدور حاسم في تنفيذ مهمات تحقيق الاستقرار الفوري، وفي دعم التطوير على نحو مبكر لمؤسسات الدولة الرئيسية الضرورية للاستقرار والأمن في وقت مبكر، وفي وضع الأولويات لبناء المؤسسات في المراحل الأولى وفي تيسير إيصال المساعدات التي يقدمها الآخرون. ومع ذلك، لا يزال العديد من التحديات التي تواجه بناء المؤسسات تتناسب على

نحو أفضل مع الوكالات والمانحين مع التركيز لأمد أطول ومع زيادة تراكم المهارات والخبرات ذات الصلة.

وأخيرا، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة لتحديد الخبرات المدنية ذات الصلة ونشرها في الوقت المناسب. ويتطلب بناء المؤسسات على نحو فعال مزيجا من المهارات المعقدة والمتنوعة. لقد أوضحت التجارب الأخيرة أن الآليات القائمة لإيجاد هذه الخبرات غير كافية. فغالبا ما يقرر العرض المتاح الخبرات المقدمة، وليس الاحتياجات المحددة. وغالبا ما تستمر عملية تحديد الخبرات ونشرها لمدة سنة أو أكثر. وغالبا ما ينتج عن الطريقة المخصصة لتوفيرها مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة ذات النهج والمشورات المختلفة.

وإذا كنا جادين حقا في أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراعات، فهناك حاجة ملحة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة بصورة كبيرة لتحديد الخبراء المدنيين ذوي المهارات الملائمة ونشرهم على وجه السرعة. ولتحقيق ذلك، يلزم الأمانة العامة المزيد من المرونة لحشد واستخدام الخبرات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتحتاج إلى استكشاف المزيد من الترتيبات المرنة لاستعمال الموارد التي توفرها الدول الأعضاء. ويلزمنا أيضا النظر في كيفية قيام الأمم المتحدة بالاستفادة بصورة أفضل من المجموعات الخارجية من الخبرات المدنية ذات الصلة، لا سيما تلك الخبرات من الجزء الجنوبي من العالم. ويحدونا الأمل أن يقدم التقرير المقبل عن استعراض القدرات المدنية الدولية اقتراحات ملموسة في هذه المجالات.

وعلينا أن نتعلم الكثير عن كيفية تنفيذ بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراعات على نحو أفضل وهناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لتزويد أنفسنا بالأدوات الضرورية للقيام بهذه المهمات بصورة ناجحة.

لكن من الحيوي أن نستخلص الدروس، الإيجابية والسلبية على السواء، من خبرتنا الجماعية حتى الآن، إذا أردنا تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في هذا المجال.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

**السيدة مورغان سوتومايور** (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يشيد بحكومة البوسنة والهرسك على مبادرتها بعقد هذه المناقشة. وتتفق المكسيك مع الأهمية التي توليها البوسنة والهرسك لضرورة إدراج بناء المؤسسات بوصفه عنصرا أساسيا في استراتيجيات بناء السلام.

ونسلّم أيضا بحقيقة أن الصراعات عندما تحسم عن طريق اتفاق سلام أو وقف إطلاق النار بين الأطراف، فإن الخطر يتعاظم كثيرا من أن هذه الاتفاقات يمكن أن تنهار في المرحلة التي تعقب الصراع مباشرة. لكن تلك الحالات يمكن أن تتيح أيضا فرصا لبناء القدرات الأساسية المطلوبة لكفالة أن تتوطد جهود بناء السلام. وإن النجاح يمكن ضمانه، في أغلب الحالات، عندما تبدي الجهات الفاعلة الوطنية، في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة، الإرادة السياسية والاستعداد لبلورة توافق في الآراء، مهما يكن ضئيلا، في ظل الظروف السياسية المشجعة التي غالبا ما تسود في المرحلة التي تعقب مباشرة التوقيع على اتفاق السلام أو وقف إطلاق النار.

عندما تكون السلطة المدنية معدومة يصبح استرداد الشعور بالأمن من جديد الأولوية العليا لدى السكان. وحالما يتحقق التقدم في مجال الأمن يلزم تنفيذ مجموعة متنوعة من التدابير، مثل استعادة المؤسسات الحكومية التي يرى الناس أنها تعبر عن مصالح السكان كافة وتتمتع بالشرعية الكافية لتطبيق الإصلاحات اللازمة لتحويل النظم والهياكل من

أشكالها الماضية، التي ربما تكون قد ساهمت في خلق أوجه اللامساواة الاجتماعية – الاقتصادية التي أدت إلى العنف.

أثناء عضوية المكسيك الأخيرة في مجلس الأمن لاحظنا أن الاهتمام بصورة عامة في البلدان الخارجة من الصراعات المطولة ينصب على المساعدة الإنسانية والانتعاش باعتبارهما أولويتين آنيتين. وتبعا لذلك، يؤجل بناء المؤسسات إلى مرحلة لاحقة، مما يقوض قدرة الدولة على تهيئة ظروف الاستقرار والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية الطويلة الأمد.

ويود وفدي أن يذكّر بأننا نظمنا، أثناء إحدى فترات رئاستنا للمجلس، مناقشة حول تعزيز سيادة القانون في سياق صون السلم والأمن الدوليين. وفي تلك المناسبة تم التسليم بأهمية بناء القدرة فيما بعد الصراع، لا سيما بناء قدرة المجتمع المدني باعتبارها عنصرا أساسيا لتعزيز سيادة القانون ووضع أسس السلام الدائم.

والمكسيك تؤمن بأن إحدى المهام الجوهرية للمجلس تتمثل في وضع ولايات لعمليات حفظ السلام تعزز سيادة القانون داخل البلدان التي تتخبط في الصراع أو التي خرجت لتوها منه. ولذلك يقدر بلدي ويرحب بحقيقة أن مجلس الأمن ما فتئ يدرج هذا المفهوم في قراراته بصورة متزايدة.

وفي هذا السياق نؤكد من جديد أن الأولوية الآنية في حالات ما بعد الصراع يجب أن تكون دعم البلد المعني على استرداد مؤسساته، بما في ذلك أثناء المرحلة الأولية، لا بإقامة مؤسسات انتقالية مدعومة دوليا فحسب، وإنما أيضا بمشاركة القدرات المحلية الحاسمة لكفالة التملك الوطني وكفالة الاستدامة الذاتية فيما بعد.

في هذه المساعي، وكما هو معترف به في تقرير استعراض عام ٢٠١٠ (S/2010/393، المرفق) للجنة بناء السلام، الذي شاركت المكسيك في وضعه – يجب على لجنة بناء السلام أن تؤدي دورا مؤثرا أكثر في تقديم المشورة وفي صياغة استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها. كما يجب عليها أن تعزز دورها التنسيقي وعلاقاتها الاستراتيجية مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية.

ومما يتسم بالأهمية أن تكفل لجنة بناء السلام أن المساعدة الدولية تتماشى مع الأولويات الوطنية وتساعد في بناء القدرات المؤسسية في مجالات بناء السلام الحاسمة. وتكرر المكسيك أهمية وضع أسس قدرات مدنية دولية أعظم بطريقة أسرع وأكثر فعالية وتماسكا وتنسيقا في البلدان الخارجة من الصراع. وعلى وجه التحديد ينبغي لنا أن نستفيد من قدرات نصف الكرة الجنوبي وطاقات النساء، مراعين في ذلك دورهن الهام في عمليات بناء السلام. وفي هذا الصدد يحدونا الأمل أن يتضمن تقرير الأمين العام التالي عن بناء السلام فيما بعد الصراع توصيات لتعزيز قدرة المجتمع الدولي والأمم المتحدة لدعم المؤسسات الوطنية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي ممثل نيبال الكلمة.

**السيد أشاريا** (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي الخالص لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وإعداد الورقة المفاهيمية الشاملة (S/2010/16، المرفق). فنيبال بلد خارج من الصراع ما فتئ يبذل الجهود لتوطيد المكاسب المحققة في مجالات السلام والاستقرار والتنمية. ولذلك فإننا ندرك أهمية هذه المداولات.

بناء السلام بُعد هام جديد من عملنا يستدعي جهودا متضافرة ومنسقة على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية. وهذه الجهود لن تفلح في غياب

شبكات بناء المؤسسات الفعالة. وفي أعقاب الصراع نجد أن الكثير من مؤسسات الدولة إما تنهار أو تفقد القدرة على العمل. وحتى الأهداف القصيرة الأمد مثل تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية تصبح شديدة الصعوبة، ناهيك عن توفير الحوكمة الناجحة الفعالة، التي تشكل قاعدة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولهذا يصبح من الأهمية بمكان إعطاء الأولوية الواجبة لجانب بناء المؤسسات في وضع خطط وإعداد ولايات بعثات الأمم المتحدة الميدانية، سواء كانت بعثات سياسية أو بعثات لحفظ السلام أو لبناء السلام.

ومما يتسم بالأهمية هنا أيضا التشديد على الدور الحاسم لبناء المؤسسات في سياق عملية استعراض بناء القدرات المدنية. ولن نغالي مهما قلنا في التشديد على أهمية مؤسسات الدولة القادرة على تمكين الناس من استعادة الأمل في مستقبل أفضل. وتتسم مصداقية وشرعية حكومة البلد الخارج من الصراع بأهمية حاسمة وتعتمدان كثيرا على قدرتها على كفالة تقديم الخدمات الأساسية للناس. فالمؤسسات جسور هامة لاستعادة الثقة بين الدولة والمواطنين. ومما يكتسي أهمية حاسمة توفر الحد الأدنى من الاستعداد السياسي للانتقال بالبلد من الصراع إلى السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية عن طريق برامج محددة ملموسة.

بناء المؤسسات لا يمكن تحقيقه في فراغ سياسي. وتحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع ومشاركة المجتمع المدني يجب أخذهما في الحسبان أثناء عملية بناء السلام. وإن التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي ينبغي الاستفادة منه استفادة تامة في بناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع.

وتمثل القيادة الوطنية والتملك الوطني مكونين أساسيين من مكونات استدامة بناء السلام. وهما لا يمكن تعزيزهما إلا ببناء القدرة وبناء المؤسسات. والقيادة الوطنية تأخذ في الحسبان الحساسيات المحلية والسياق السياسي بطريقة متماسكة. وينبغي لنا أن نشجع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على الاشتراك في الحوار وتعريف أفضل الحلول الممكنة لمشاكلهم والاضطلاع بدور رائد في عملية التنفيذ. ويجب التعامل مع البلد بطريقة مجدية من أجل كفالة أن يظل ممسكا بدفة القيادة، مع وضع الثقة في عملية بناء السلام المستدامة الدائمة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم المطلوب لتحقيق ذلك الانتقال. إن العملية التي تعقب صراعا مدمرا عملية تدريجية، ولكن لا يوجد لها بديل. ويؤدي بناء المؤسسات في ذلك دورا هاما جدا.

لقد استقرت الآراء على أن إيلاء اهتمام متواصل وتوفير تمويل مرن يمكن التنبؤ به على الأمد الطويل وإقامة تعاون تقني قوي تعتبر كلها عناصر مهمة لمنع البلدان من الانتكاس إلى براثن الصراع. وإذا ما أمكن توفير هذه الشروط، فعندئذ يمكن توطيد السلام وتوزيع أرباحه على نطاق أوسع بين عامة السكان.

لقد برهن صندوق بناء السلام على فائدته من حيث التمويل المرن. لكن ذلك لا يكفي. ويتعين على البنك الدولي وشركاء التنمية الآخرين أن يوفروا ما يكفي من التمويل والتعاون التقني للاستثمار في خطط التنمية المملوكة وطنيا، وينبغي أن يكون بناء المؤسسات جزءا لا يتجزأ من ذلك. ومن شأن التنسيق الذي تقوم به الأمم المتحدة أن يكفل تضافر هذه الجهود.

ويجدر التذكير هنا بأن أحد المرامي وراء تأسيس لجنة بناء السلام كان تركيز الاهتمام على جهود بناء المؤسسات المطلوبة للتعافي من الصراع. وفي هذا الصدد تتحمل التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام

مسؤولية خاصة عن تشجيع جميع أصحاب المصلحة على العمل بطريقة متماسكة على أساس استراتيجية بناء السلام المتفق عليها. وبعض المؤسسات قد تحتاج إلى بث الحيوية فيها، في حين أن مؤسسات أخرى ربما يتعين استحداثها. ولكننا عندما نفعل ذلك يجب أن نكفل وجود رغبة قوية في الانضمام إلى العملية بين أصحاب المصلحة الوطنيين كافة.

جلي أنه يتعين تطوير حس قوي بالشراكة فيما بين بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية وأصحاب المصلحة الوطنيين. لذلك ينبغي عند القيام بذلك اعتبار استعادة مؤسسات الدولة واستحداث المؤسسات الضرورية وتطوير القدرات من الأولويات القصوى من أجل كفالة أن يجري الاضطلاع بوظائف بناء السلام بطريقة مستدامة. ويعتبر وضع معايير محددة واستراتيجية منسقة من الأمور ذات الأهمية الحاسمة. فالهدف النهائي لتدابير الدعم الدولي هو خلق دولة فعالة يمكن أن تحقق السلام والرخاء لشعبها بمفردها. وذلك لن يتحقق إلا بتقوية المؤسسات في البلدان نفسها.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي ممثل أستراليا الكلمة.

**السيد كوينلان** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البوسنة والهرسك على عقد المناقشة الجارية اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على بيانه، ونائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، غوتيريس، على ملاحظاته الثاقبة اليوم. فتيمور – ليشتي نفسها أمّة واجهت تحديات هائلة، غير أنها أظهرت قيادة قوية وفعالة في تنفيذ عمليتها الذاتية لبناء المؤسسات. ويتعين تهنئتها على التزامها بتشاطر تلك التجربة مع الآخرين، وعلى مواصلتها الدعوة إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي الفعّال إلى الدول بعد الصراع، بوصفها رئيسة مجموعة الدول الهشة السبع، التي يسعد أستراليا جداً توفير الدعم لها.

وأود كذلك أن أشكر الرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير ويتيغ، على إسهامه في المناقشة. وتظل أستراليا داعمة قوية لإنشاء المزيد من العلاقات العضوية بين المجلس واللجنة.

إن تجربة أستراليا الذاتية طوال العقد الماضي في دعم بناء المؤسسات بعد الصراع، ولا سيما في تيمور – ليشتي، وجزر سليمان وبوغانفيل، وبابوا غينيا الجديدة، أسفرت عن دروس عديدة. ولعلّ الدرس الأهم الذي ما فتئ درساً مركزياً في المناقشة الجارية اليوم، هو أن القيادة والملكية الوطنيتين أساسيتان لإحراز النجاح. وينبغي للمساعدة أن تدعم الأولويات والأهداف الوطنية، ويجب النظر بعناية في كيفية قيام المساعدة بتعزيز القدرات الوطنية على أفضل وجه، والأهم تفادي تقييدها.

ويجب أن تكون عملية بناء المؤسسات – وهي عملية – حسنة التوقيت ومرنة ومستدامة. ويتعين البدء في أقرب وقت ممكن بتخطيط وتنفيذ المشروع، ويتعين أيضاً إحراز التقدم بوتيرة وطريقة مناسبتين للاحتياجات المحلية. ويجب علينا أن نتفادى فرض نماذج سيئة، وأن نكفل استعمال وتعزيز القدرات القائمة بينما نسعى إلى زيادة تطويرها.

والمهم كفالة التنسيق القوي في ما بين الأطراف الرئيسية الدولية. ويجب أن نستجمع الخبرات المتوفرة بطريقة متسقة. وتشجع أستراليا على إتاحة الفرص للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية – الأمر الذي حاولنا نحن القيام به، على سبيل المثال، عن طريق قيادتنا لبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان.

ومن الواضح أن المساعدة ينبغي أن تذهب إلى أبعد من العواصم لتصل إلى المستوى دون الوطني، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ونحتاج إلى تعزيز نسيج المجتمعات المحلية المستقرة والمزدهرة، عن طريق المؤسسات السياسية والأمنية ومؤسسات إيصال الخدمات والمؤسسات الاقتصادية. ويجب أن نعترف بدور المرأة ونعززه، ويجب تمكينها بغية الإسهام في اتخاذ القرار وتنفيذ بناء المؤسسات.

إن بناء المؤسسات في أي بيئة كانت هو، على ما يتضح، أمر معقّد. ومن الجلي أن بناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع يشكّل حتى تحديات أكبر. لهذا من الأهمية بمكان أن نتشاطر الآراء وأفضل الممارسات.

وللأمم المتحدة دور حيوي تؤديه في بناء السلام، نظراً لشرعيتها الفريدة وميزاتها المقارَنة. ونشجع مجلس الأمن على النظر في بناء المؤسسات عندما ينشىء ولايات البعثات، ولكن أن يفعل ذلك مع النظر أيضاً في الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأطراف الرئيسية الأخرى. وينبغي له كذلك مواصلة إنشاء بعثات متكاملة تابعة للأمم المتحدة لكفالة نُهُج شاملة. ونشجع أيضاً على وضع تحديد أفضل للأدوار والمسؤوليات في قطاعات بناء السلام الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويشعر بلدي بالسعادة للإسهام في عمل لجنة بناء السلام طوال العام الماضي. ونعتقد بوضوح شديد أن بإمكان لجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً أقوى في دعم بناء المؤسسات بعد الصراع، ولا سيما عن طريق رصد التقدم المحرز، والمساعدة على التنسيق، وتوفير إرشاد الخبراء للمجلس. وينبغي للمجلس أن يزيد من اعتماده على الدور الاستشاري للجنة بناء السلام. ونؤيد الملاحظات التي أدلى بها في وقت سابق من اليوم السفير غرولز، ممثل بلجيكا، بالنيابة عن الأردن والبرازيل وسويسرا وكندا بوصفها رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام.

ونشجع أيضاً قيام تنسيق أكبر بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية الأخرى، نظراً لدورها المؤثّر في بناء المؤسسات.

ومن الواضح أننا نحتاج إلى استعمال مواردنا إلى أبعد حد. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى اختتام الاستعراض المقبل للقدرات المدنية الدولية، الذي نأمل أن يعزز فعالية الأمم المتحدة في دعم بناء المؤسسات بعد الصراع، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرتها على الاستناد إلى الخبرة الحقيقية ذات الصلة استجابةً للاحتياجات المحددة من شمال الكرة الأرضية وجنوب الكرة الأرضية.

ونحن على استعداد للإسهام بما نملك من خبرة عن طريق الهيئات المدنية الأسترالية التي أنشأناها في عام ٢٠٠٩ خصيصاً لتوفير المهرة، بغية تقديم المساعدة إلى البلدان التي تشهد الصراعات أو الكوارث الطبيعية، أو الخارجة منها.

وفي بعض الأحيان، يمكن للتحديات الماثلة أمام بناء المؤسسات أن تبدو طاغية. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون واقعياً في توقعاته، ويضع أهدافاً واضحة، ويقوم بالتنسيق لدعم بناء المؤسسات وإدامته لمدى بعيد، بصرف النظر عن التحديات؛ وإلاّ فلن يُحرز النجاح بعد الصراع. وهذا العمل يقتضي الصبر، ولكنه هام نظراً لمركزية المؤسسات الوطنية القوية في تحقيق السلام القوي والمستدام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بيرو.

**السيد غوتيريس** (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر مجلس الأمن، ولا سيما وفد البوسنة والهرسك، على حسن توقيت عقد هذه المناقشة، وصياغة الورقة المفاهيمية (S/2011/16، المرفق) التي تساعد المجلس على مزيد من

التفكير في العناصر الرئيسية كي تكون لجنة بناء السلام أكثر فعالية، وتساهم في التنظيم والتخطيط المطلوبين لتنفيذ التوصيات الناجمة عن عملية الاستعراض.

وتعلّق بيرو منتهى الأهمية على اعتماد استراتيجيات شاملة ومتعددة الأبعاد لبناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع. فهذه الاستراتيجيات تعزز الأمن والتنمية والحكم الرشيد، بالتعاون الوثيق مع جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة. وإن اعتماد النهج القائم على تلبية الاحتياجات أو المطالب، ومنع عودة الصراع ركيزتان هامتان لوضع الاستراتيجية الشاملة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن النهج القائم على تلبية الاحتياجات يجب أن يراعي خصائص كل حالة والأولويات الوطنية، مما ييسّر الاستجابة المستهدفة.

ولقد أشار الأمين العام في تقريره عن بناء السلام مباشرة بعد الصراع إلى مجالات ذات أولوية ينبغي أن تتزامن فيها أعمال بناء السلام. وأحد المجالات الرئيسية يتعلّق بأهمية الاستراتيجية الأمنية الشاملة والمتكاملة التي تُعطَى فيها الأولوية للتنمية وبناء المؤسسات. وتُظهر الاستراتيجية الشاملة الحاجة إلى بذل جهود مبكّرة لبناء السلام خلال تنفيذ عمليات حفظ السلام.

وبغية منع عودة الصراع، من المحتم إعادة بناء القدرات المؤسسية للبلد المعني وتعزيزها. فبناء المؤسسات عامل لا غنى عنه للتنمية الإجتماعية – الاقتصادية المستدامة. واستراتيجية بناء السلام الشاملة التي يجب أن تشمل أحكاماً لبناء المؤسسات، ينبغي أن ترتكز على الملكية الوطنية والتقييم المسبق للقدرات الوطنية القائمة. وبتلك الطريقة، سوف يعمل الدعم والتعاون الدوليان على ملء الفجوات حيث تنعدم القدرات، وعلى تعزيز المجالات التي تتصف بأوجه الضعف. وإن تنفيذ برنامج التغيير واستراتيجية الحد من الفقر في سيراليون يمكن أن يكون مثالاً مفيداً على تقييم الجوانب والمجالات الإيجابية لإجراء التحسين عن طريق النهج القائم على الدروس المستفادة.

ومن المحتم عند تنفيذ الاستراتيجية إنشاء آليات الإدماج بغية كفالة منتهى المشاركة من المجتمع والقطاعين العام والخاص. وسوف يحتاج هذا النهج إلى النسيج الاجتماعي والسياسي كإطار لسيادة القانون، وسيرسي الأساس لإعادة إعمار البلد. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نذكّر بأن تمكين المرأة والمنظور الجنساني هما عاملان رئيسيان في توليد القدرات وفي عملية بناء السلام، مثلما يبرزه تقرير الأمين العام.

ويجب أيضاً إيلاء اهتمام خاص لخلق الوظائف وتدريب الشباب العاطل عن العمل أو الذين تنقصهم العمالة، والذين يشكّلون عاملاً شديد الخطورة ومعرقِلاً محتملاً في فترة الانتقال إلى بناء السلام وبناء المؤسسات. ومن الضروري أيضاً الإبقاء على التعاون الوثيق والمتواصل مع أصحاب المصلحة المحليين والشركاء الذين يوفرون المساعدة الدولية، مع التشديد الخاص على التعاون الإقليمي، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي بين بلدان الشمال والجنوب. وهذا سيكفل أن يجري على الأرض تنفيذ الاستراتيجية القائمة على الاحتياجات، ويراعي التجربة والخبرة لدى الشركاء.

تعتقد بيرو أن تحديد أصول الصراع والحاجة إلى فترة انتقالية نحو السلام وعملية إعادة البناء – وبالتالي الحاجة إلى جهود بناء السلام في وقت مبكر وإلى بعد وقائي – هي من الجوانب التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند الشروع في إنشاء ولاية لعملية من عمليات حفظ السلام لأول مرة. ويجب أن تكون هذه الاعتبارات جزءا من الأعمال التمهيدية لوضع استراتيجية شاملة لبناء السلام، بما في ذلك إعادة بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها.

وتقع على مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، لا سيما لجنتها التنظيمية، مسؤولية القيام بدور حاسم في صياغة ولايات عمليات بناء السلام، وفي صياغة الاستراتيجية الشاملة المذكورة آنفا وتنفيذها. لذلك يجب إنشاء آليات حتى يتسنى للجنة بناء السلام، بوصفها هيئة فرعية تابعة للمجلس وللجمعية العامة، أن تقوم بجهود التنسيق الفعالة والمتواترة مع كلٍّ من مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأخيرا، أؤكد مجددا على الأهمية التي يوليها بلدي للجنة بناء السلام في المحافظة على دورها الأساسي الاستشاري والمحفِّز داخل المنظومة، الذي يكفل الاتساق والمرونة والفعالية في عمل الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام وتنفيذ خطة عمل الأمين العام.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد فيترينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في أداء المسؤوليات الجسيمة لرئيس مجلس الأمن.

ونعرب عن تقديرنا أيضا للأمين العام بان كي - مون ونائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، معالي السيد خوسيه لويس غوتيريس، لما أسهما به من وجهتي نظرهما في موضوع مناقشة اليوم. إن سجل أوكرانيا الطويل في المشاركة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في تيمور - ليشتي ونحو ٢٠ دولة أخرى، بما في ذلك معظم مجموعة الدول الأكثر هشاشة، يجعل هذه المناقشة مهمة جداً بالنسبة لبلدي.

وتؤيد أوكرانيا بيان الاتحاد الأوروبي. ويؤيد وفدي، بوصفه عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة، السيد بيتر فيتيغ، الممثل الدائم لألمانيا. وأود أيضا أن أوضح بعض النقاط الموجزة بصفتي الوطنية.

أولا، نحن نتفق تماما مع فلسفة ورقة المفاهيم (S/2011/16، المرفق) المعروضة علينا القائلة بأن الملكية الوطنية شرط لا غنى عنه لإنشاء القدرات الفعالة الأساسية، للدولة مما يؤدي إلى إقامة دولة مستقرة وقابلة للبقاء. ويدرك وفدي أيضا أن الغرض من بناء المؤسسات يتمثل في تقليص اعتماد الحكومات في مرحلة ما بعد الصراع على المجتمع الدولي، وتعزيز الاعتماد على الذات. ومع ذلك فإن حقيقة أن الغالبية العظمى من البلدان الخارجة من الصراع ترتد إلى العنف خلال ١٠ سنوات لا تترك أي شك بشأن ضرورة توخي أقصى درجات الحذر عند التخطيط لانتقال المسؤوليات من المجتمع الدولي إلى السلطات الوطنية، لا سيما في قطاع الأمن.

ثانيا، يمثل توافق الآراء بين الأطراف المعنية المحلية والدولية بشأن جدول أعمالٍ عام لبناء السلام شرطاً لا بد منه لنجاح مساعي بناء المؤسسات وبناء السلام ككل. وإذا كان هناك عدم تفهم لدى أحد الجانبين، فسينعدم الانسجام بينهما، وبالتالي لن يُحْرَز تقدم ملموس في كفالة السلام الدائم.

ثالثا، بالنظر إلى الأهمية الحاسمة لبناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع في نجاح جهود بناء السلام عامة، فيشاطر وفدي الاعتقاد بضرورة إدماج منظور بناء المؤسسات، المصمم خصيصا لكل بلد ولكل حالة، في ولايات بعثات الأمم المتحدة منذ مراحلها المبكرة.

رابعا، نحن نؤمن بقدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة على إحداث التحول فيما يتعلق ببناء السلام. وما من منطقة تتجلى فيها فوائد هذه القوة الناعمة أكثر من أوروبا، حيث يقف الاتحاد الأوروبي شاهداً

على ذلك. وثمة قدر كبير من إمكانات إحداث التحول لدى الهيئات الأوروبية الأخرى، مثل مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذا هو السبب في أننا نرى أن من المفيد استكشاف فكرة تجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة المتوفرة لدى هذه المنظمات واقتسامها، حيثما كان ذلك مناسبا، مع الشركاء الراغبين من المناطق الأخرى. وأوكرانيا مستعدة للاضطلاع بدورها في هذا الصدد، باعتبارها الرئيس المرتقب لكلٍ من مجلس أوروبا في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٣.

خامسا، تتمتع لجنة بناء السلام بمركز مثالي يؤهلها لجمع الجهات الخارجية من الدول ومن غير الدول بهدف كفالة إنشاء مؤسسات ذات مصداقية وشرعية وخاضعة للمساءلة وسهلة التكيف في البلدان الخارجة من الصراع. وفي ضوء ذلك، ينبغي للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور رائد في تمكين منظومة الأمم المتحدة من وضع نهج متكامل لبناء المؤسسات. وإذا أريد للجنة أن تكون قادرة تماما على الاضطلاع بهذه المهمة، فلا بد من المزيد من أوجه التآزر بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام.

وتستطيع أوكرانيا، بفضل ما تتمتع به من سجل طويل وقوي في الإسهام في بناء السلام من خلال المشاركة العسكرية والشرطية النشطة في بعثات الأمم المتحدة، أن تضطلع بدور فعال في المساعدة في النهوض بجدول أعمال بناء المؤسسات. فبلدي يمتلك القدرات، وهو مستعد للنظر في تقديم الخبرة المدنية، لا سيما في مجالات العدالة وإصلاح قطاع الأمن والحوكمة، وتدريب المهنيين المحليين من الدول الهشة بهدف زيادة تعزيز قدراتها المحلية في مجال الخدمة المدنية.

وتلاحظ ورقة المفاهيم بصورة صائبة الدور الداعم – ولكنه ضروري في بعض الحالات – للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار، لا سيما في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاعات أو الكوارث الإنسانية. وفي هذا الصدد، تفخر أوكرانيا بمساهمتها في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ استجابةً لنداء الأمم المتحدة لإغاثة هايتي.

وسيأخذ وفدي مناقشة اليوم بعين الاعتبار في سياق عضوية أوكرانيا الحالية في لجنة بناء السلام، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكيان الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، والأجهزة الأخرى ذات الصلة. وستكون أيضا مرجعا قيما في مسألة انتخاب أوكرانيا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلادش.

**السيد رحمان** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بصفتنا منسق الحركة في لجنة بناء السلام.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المهمة بشأن مسألة بناء المؤسسات في سياق بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. ونشكر أيضا الأمين العام، ونائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، ورئيس لجنة بناء السلام، على البيانات التي أدلوا بها هذا الصباح.

وتجيء المبادرة بتنظيم هذه المناقشة في وقت مناسب جدا، إذْ اختُتم للتو استعراض هيكل بناء السلام، ووصل استعراض القدرات المدنية الدولية إلى مرحلته النهائية. ونعتقد أن هذه المناقشة سوف تضيف قيمة مهمة إلى جميع العمليات ذات الصلة من حيث المزيد من توحيد أنشطة بناء السلام وإحلال السلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع.

ولئن كنا ندرك أن كل مرحلة من مراحل ما بعد الصراع تشكل حالة فريدة من نوعها، فإن تجربتنا تشير إلى أن هناك بعض القواسم المشتركة بين جميع حالات الصراع أو حالات ما بعد انتهاء الصراع. إنها تؤثر سلبا على العمل المعتاد للمجتمع بإلحاقها الضرر بالهياكل المادية والنفسية والاجتماعية. وتدمر المؤسسات، وتؤدي إلى خسائر في الأرواح، وتكسر الروابط الاجتماعية، وتعوق الأنشطة الاعتيادية. والقدرات المؤسسية، وغيرها من القدرات التي تم إنشاؤها مسبقا في المجتمع أو التي صارت جزءاً من رباط الديناميكية الاجتماعية، إما تعرضت للتدمير أو لا تزال نائمة، ولذلك فهي ليست متاحة بسهولة لتوجيه عملية السلام أو لجعلها مستدامة.

ولذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتقنا، نحن المجتمع الدولي، لنعمل من أجل تحقيق سلام مستدام من خلال تمكين الجهات الفاعلة الوطنية من إعادة بناء مؤسساتها وتنشيط اقتصاداتها وتجديد حياتها السلمية. وتنطوي هذه العملية على ضمان الملكية الوطنية في جميع أنشطة بناء السلام، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية.

ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا عندما يشارك في العملية ويملكها أولئك الذين يجنون في نهاية المطاف ثمار السلام. فالجهات الفاعلة الوطنية هي التي تفهم بوضوح القيم المتأصلة والأولويات المعيارية في مجتمعها الخاص. ونظرا للتنوع في حالات ما بعد الصراع، يجب على المجتمع الدولي، بالتشاور مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، أن يبحث عن القواسم المشتركة بين المناصرين الوطنيين للنهوض ببرنامجها الإنمائي المشترك. ويتطلب هذا إرادة سياسية أوسع نطاقا في إطار المجتمع الدولي وعلى الأقل الحد الأدنى من الاستعداد لدى الفصائل المختلفة في البلدان الخارجة من الصراع.

ويجب أن يقوم الدعم الدولي في مثل هذه الحالات التي تتميز بالديناميكية والتطور على إرادة سياسية واسعة وموارد كافية ويمكن التنبؤ بها. ومن المرجَّح أن تؤدي الجهود الموجَّهة بإفراط لصالح مجموعة واحدة على حساب المجموعات الأخرى إلى تفاقُم الحالة وتأجيج أسباب الصراع. والمشاركة الفعَّالة لأعضاء المجتمع المدني والسلطات المحلية والتقليدية، بما فيها الجماعات المهمَّشة، قد تُخفِّف الحالة وتُسهم إسهاماً بارزاً في ضمان المُلكية الوطنية، لتحقيق أهداف بناء السلام عَبْر رؤية مشترَكة للتنمية الوطنية. ويمكن للمشاركة الكاملة والفعَّالة من جانب المرأة أن تمنح العملية مزيداً من الدعم.

وإننا نتَّفق مع الورقة المفاهيمية (S/2011/16، المُرفَق) بأنّ بناء القدرات المؤسسية في بلد خارج من الصراع مَهَمَّة صعبة. لكنّها ليست مستحيلة. إنها تتطلب جهوداً منسَّقة، وإرادة بنَّاءة، وتقييماً ملائماً للاحتياجات وتحديداً للقواعد والمعايير. فالبيئة المضطربة بعد الصراع تتَّسم إلى حدٍّ بعيد بنقص الموارد الحيوية، بما فيها الهياكل الأساسية المادّية، ورأس المال البشري والمالي والروابط الاجتماعية المناسبة. ومع أنّ بعض ذلك ينجم عن نقص الثقة الكافية، فإنّ معظمه يرتبط بضآلة الموارد المالية والخبرات التقنية والمهارات المؤسسية. إذ لن يكفي أيّ نهج قائم على العرض. ومن جهة أخرى، قد يُفيد نهج قائم على الطلب، مقروناً ببرامج التدريب الوطني وتبادل الأفكار. وبالإضافة إلى ذلك، لا بُدّ من توفير الموارد الكافية في الوقت المناسب. وفي ذلك السياق، تعتقد حركة عدم الانحياز أنّه يجب أخذ النقاط التالية في الحسبان لدى تخطيط لأنشطة بناء المؤسسات بعد الصراع وتنفيذها.

أولاً، يجب أن يرتكز أيّ نشاط متعلِّق ببناء السلام في بلد خارج من الصراع على مبدأ المُلكية الوطنية. وفي هذا الصدد، ينبغي لأنشطة بناء المؤسسات أن تشمل الأولويات

الوطنية أيضاً، آخذة في الحسبان واقع واحتياجات الناس الذين يُعتبَرون المستفيدين المُحتمَلين من المبادرة.

ثانياً، يجب تعزيز الشراكة الفعَّالة بين جميع الدول الأعضاء، بحيث يمكن لقدراتها المتنوِّعة أن تُكمل إحداها الأخرى وتدعم جهود بناء المؤسسات بعد الصراع.

ثالثاً، لا يمكن المغالاة في تأكيد تعميم المنظور الجنساني ودور المرأة في بناء السلام بعد الصراع. بل ينبغي لعملية بناء المؤسسات ونتيجتها أن تضمن المناظير الجنسانية بالشكل الملائم. ولدى صياغة تلك القواعد والمعايير، يجب إيلاء الاهتمام الكافي لضمان أن تؤخَذ في الحسبان بشكل كافٍ شواغل المرأة في البلد المضيف، بغية تمكينها من المشاركة بفعالية في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمتعلقة بالأمن في البلد الخارج من الصراع.

رابعاً، يجب معالجة التنسيق التنظيمي. وبدون المساس بمهام وصلاحيات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، يتعيَّن على الجمعية العامة أن تؤدي دوراً أساسياً في صياغة أنشطة بناء المؤسسات وتنفيذها. وفي هذا السياق، ينبغي للجنة بناء السلام أن تؤدي دوراً مركزياً في تقديم التوجيه في مجال السياسات العامة والاستراتيجيات في تنفيذ أنشطة بناء المؤسسات.

خامساً، يتعيَّن أن يكون هناك تعاون بين الأجهزة المختلفة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي تنفيذ أنشطة بناء السلام بعد الصراع عَبْر مشاورات مكثَّفة وفعّالة بين الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، مع تأكيد مجالات اختصاص كل منها كما ينبغي.

سادساً، لا بُدّ من التنويه الملائم بدور حفَظَة السلام والأنشطة المبكّرة لبناء السلام. وفي هذا الصدد، سيوفِّر الدور البارز لحفَظَة السلام المزيد من الدعم للأنشطة المبكِّرة لبناء السلام. وعلاوة على ذلك، يتعيَّن على هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة أن تُحدِّد تلك الأنشطة بالتعاون مع الحكومة الوطنية، بما يشمل وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات في المجالات ذات الصلة.

سابعاً، في ما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، هناك خبرات اقتصادية اجتماعية مماثلة لدى تلك البلدان، لا بدّ من توظيفها في العملية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استنساخ القدرات والمهارات المتنوعة في بلدان الجنوب بشكل ملائم، في صيغة دروس مستفادة وفي التطوير المُنجَز من الخبرات السابقة في مجال بناء الدولة.

وأخيراً وليس آخراً، يجب أن تشمل الجهود أيضاً آلية للاستفادة من التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي. ومن شأن ذلك أن يُجدِّد قوة الشراكات ويكمل التعاون بين بلدان الجنوب.

وختاماً، ترى حركة عدم الانحياز أنّ بناء المؤسسات في البلدان الخارجة من الصراع يجب أن يرتكز على أساس تقييم مُنصف لظروف العدالة، وعلى الحالة الاجتماعية السائدة التي يجري وضع قواعدها ومعاييرها. وينبغي لها أن تُجسِّد عملية تفكير جماعي تستند إلى احتياجات وشواغل الناس الذين سينهضون بالمؤسسات في نهاية المطاف.

وبما أنّ المجتمع الدولي شريك داعم، فعليه أن يعزز قدراته من خلال مساعدة مؤسسية وتقنية ومالية وبشرية وأية مساعدة أخرى تمكِّنه من القيام بذلك. ويجب أن تدعم العملية الشراكة الفعّالة لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والمجتمع المدني والجماعات المهمَّشة، بغية معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

**السيد نازاريان** (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أُعرب عن تقديرنا لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة، فضلاً عن

شكرنا لكم شخصياً، سيدتي الرئيسة، على الفرصة لمشاطرة وجهات نظرنا بشأن هذا الموضوع الهام.

إنّ تواتر تناول مجلس الأمن بناء السلام بعد الصراع تدل، أولا، على الأهمية التي يُعلِّقها المجتمع الدولي على المسألة بصفتها أداة وقائية لمنع تكرار الصراع، عَبْر استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار بصورة مستدامة، باعتبارهما شرطَين مُسبقَين لصون السلم والتنمية؛ وثانيا، الإقرار بمسؤولية المجلس عن الوفاء بالالتزامات التي تمّ التعهُّد بها لدعم البلدان الخارجة من الصراع.

وإننا نتشاطر وجهات النظر التي أعرب عنها متكلمون عديدون، مطالبين باهتمام أكثر منهجية ببناء السلام بعد الصراع. ونعتقد أنه ينبغي أن يبقى ذلك مجسَّداً بصورة متواترة في مداولات مجلس الأمن.

وكثيراً ما شهدنا كيف تتجدد الصراعات في غياب المؤسسات الفعالة التي تُجسِّد تفاهماً مشترَكاً داخل المجتمع. ومع أنه استُفيد من دروس وصُقلت نُهُج مختلفة أثناء معالجة المجتمع الدولي لتلك الصراعات، فإنّ التوجُّه يبقى نحو نهج تنازلي يتجاهل أحياناً السياق المحدَّد وجذور وأسباب صراع معيَّن.

إنّ بناء المؤسسات، ولا سيّما في البلدان الخارجة من الصراع، يجب أن يقوم على جميع مستويات المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص لتفرد كل حالة على حدة، بغية التوصُّل إلى تَوافُق في الآراء وإيجاد إطار موجِّه. ومن المهمّ أن تكون البرامج المعتمَدة قُطرية مخصَّصة، وقائمة على أساس الاحتياجات وموجَّهة نحو الأهداف لضمان الامتثال المتواصل من جانب السكان المتضرِّرين. ومن شأن ذلك أن يحمي النجاح ويُساعد السكان في الاستفادة من القدرات الوطنية القائمة، بأسلوب أكثر ثباتاً وفعالية.

وفي هذا الصدد، يتطلّب بناء المؤسسات الفعّال، أثناء المراحل المختلفة للعملية، التنسيق بين لجنة بناء السلام وجميع الأطراف الفعّالة ذات الصلة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، وأجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، بما يشمل المرأة والخبراء المحليين وأصحاب المصلحة الآخرين.

وعلى صعيد العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، نعتقد أنه، في ضوء الموارد المحدودة، ينبغي لهما أن يعملا معاً بتعاون وثيق، وأن يستخدم كلٌّ منهما معرفة الآخر وخبرته بشأن صراع قُطري مخصَّص ما، لتحديد الأولويات بوضوح بغية الاستخدام الأكثر فعالية لتلك الموارد في جهود بناء السلام. ولكي يكون هذا التعاون عملياً، يجب على كلتا الهيئتين محاولة التحلّي بالمرونة الممكنة، لمعالجة الصراعات بأسلوب حسن التوقيت وذات كفاءة، لأنّ كل صراع سيثير مشاكل فريدة ويستلزم حلولاً محدَّدة.

وتبقى أرمينيا ملتزمة بمبادرات السلام بعد الصراع، وهي تعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يمضي قُدُماً بالمبادرات الإنمائية عَبْر دعم آليات بناء السلام، التي تساعد البلدان الخارجة من الصراعات في جهود تعافيها وإعادة اندماجها وتعميرها، الهادفة إلى إرساء الأسس للسلام والإنماء المستدامَين.

والتنفيذ الناجح لهذا البرنامج يستلزم مستوىً أساسياً من الإرادة السياسية والتصميم من جانب جميع الأطراف، باعتبارها شروطاً مُسبَقة لبناء السلام. وبوضع هذه الظروف السياسية موضع التنفيذ، سيتمّ تعزيز ودعم قدرة الأمم المتحدة أو أيّ طرف حكومي دولي أو إقليمي فعّال.

لذا، ترحِّب أرمينيا بالمبادرة البوسنية لعقْد هذه المناقشة المفتوحة. فهي فرصة للتفكير والتأمل في تجاربنا السابقة في التعامل مع مسألة بناء السلام بعد الصراع،

وتسليط الضوء على الأولويات من أجل إجراءات موحَّدة وعملية.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

**السيدة ستيغليتش** (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر البوسنة والهرسك على تنظيمها لهذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، مع التركيز بوجه خاص على بناء المؤسسات – وهو التحدي السائد في عدد من المجتمعات التي خرجت لتوها من النزاعات. وهذه المناقشة التي تعقد في إطار أول رئاسة لمجلس الأمن تتولاها البوسنة والهرسك على الإطلاق، تحظى بأهمية كبيرة. والبوسنة والهرسك بلد لديه خبرة مباشرة كبيرة بشأن الموضوع المعروض على المجلس. وفي الخمس عشرة سنة التي انصرمت منذ اتفاقات دايتون، مرت البوسنة والهرسك بعملية صعبة من بناء السلام والانتقال والانتعاش، وتستمر في المضي على هذا الدرب لضمان تحقيق المزيد من التقدم في بناء المؤسسات، والاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية، والازدهار الشامل.

وأشكر الأمين العام على بيانه ونائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، سعادة السيد خوسي لويس غوتيريس، على مشاطرتنا أفكاره فيما يتعلق بالتجارب التي مرت بها تيمور – ليشتي في بناء المؤسسات. كما أشكر السفير فيتيغ المنتهية فترة رئاسته للجنة بناء السلام على إسهامه في الدور الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز ودعم نهج متكامل ومتماسك لبناء السلام، بما في ذلك مشاركة المرأة.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أؤكد أهمية تقرير الأمين العام الذي قدمه في عام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304)، كما أود أن أرحب بالاهتمام المتزايد بمسألة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ومن المسلم به على نطاق واسع أنه في أعقاب أعمال العنف الواسعة النطاق، تنحو احتياجات الشعب إلى أن تفوق كثيرا قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على الوفاء بتلك الاحتياجات. وبالنظر إلى هذا الاختلال، ينبغي أن تتركز أساسا الجهود الوطنية والدولية في المرحلة المبكرة التي تعقب انتهاء النزاع على الوفاء بأكثر أهداف بناء السلام أهمية وإلحاحية، مثل استتباب الأمن وبناء الثقة في العملية السياسية، وتقديم المكاسب الأولية للسلام، وتوسيع نطاق القدرات الوطنية الأساسية.

ونؤمن بأهمية تقديم الدعم لمجالات السلامة والأمن الأساسيين، بما في ذلك حماية المدنيين؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وتوطيد سيادة القانون؛ وإزالة الألغام، ودعم إصلاح قطاع الأمن. وينبغي أن يتمكن حفظة السلام من المساهمة في المراحل المبكرة من بناء السلام، حيث أنهم في وضع أفضل يمكنهم من ذلك.

وللبيئة الأمنية أهمية حاسمة في تنفيذ مهام بناء السلام، سواء كان ذلك بواسطة الجهات الفاعلة الوطنية أو الدولية. وتواجه المجتمعات الخارجة من النزاعات خطرا كبيرا في الوقوع من جديد في براثن النزاعات. ولذلك من الضروري أن تيسر الجهود الدولية وتدعم انتقالها من مرحلة تحقيق الاستقرار على المدى القصير إلى مرحلة تحقيق الأمن على المدى الطويل. وتكمن تنمية القدرات في جوهر بناء السلام. ومن المهم المساعدة على إقامة الهياكل الوطنية للتحكم في التوترات والتوفيق بين مختلف المصالح الاجتماعية بهدف منع العودة إلى العنف. كما يشكل بناء القدرات نهجا أساسيا للعلاقات الأكثر قوة وصمودا بين الدولة والمجتمع على أساس الثقة والشمولية، حيث تقود إلى إعادة تنشيط الوظائف

الأساسية للدولة، وتساعد الدولة على إعادة إرساء الحوكمة المشروعة في جميع أنحاء البلد.

ومن الضروري أن تقوم الملكية الوطنية – التي يجب تعزيزها في معظم الأحيان عن طريق عملية تدريجية – بالتركيز على بناء القدرات للوظائف الحكومية الأساسية والجهات الفاعلة الوطنية. وفي ذلك السياق، ينبغي أن يشارك المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المجتمعات الخارجة من النزاعات لمساعدتها على بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد المؤسسات الوطنية، بما في ذلك الوزارات والبرلمان والجهاز القضائي.

يجب تخصيص المساعدة الدولية لدعم مؤسسات الدولة بهدف إقامة أساس للحوكمة الكفؤة والمشروعة. وأثناء هذه العملية يجب تقليل الاعتماد على المساعدات الدولية تدريجيا وبشكل مطرد وتعزيز الاعتماد على الذات.

يتطلب بناء السلام بذل الجهود المترابطة والشاملة والمتسقة بواسطة مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل معا. كما أنه يطالب باندماج الاعتبارات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية. ويجب تعزيز الشراكات في مجالي الأمن والتنمية لكي تشمل الجهات الفاعلة العالمية والدولية والإقليمية والمحلية وكذلك المجتمع المدني.

ونعترف بأهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام بوصفها هيئة حكومية دولية يناط بها تطوير استراتيجيات بناء السلام وتوفير التنسيق المعزز للبلدان المنتقلة من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام. وندعم تعزيز الترتيبات المؤسسية بين مختلف الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، إلى جانب التعاون الأوثق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وفي ذلك الخصوص، نرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الأردن والبرازيل وسويسرا وكندا التي تتولى رئاسة التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان معينة والتابعة للجنة بناء السلام.

ومن المهم أن نمنع استمرار العنف والتخويف والتمييز ضد المرأة وأن نشجع مشاركتها وانخراطها الكامل في أنشطة ما بعد انتهاء النزاع، ولا سيما أن المرأة يمكن أن تصبح قوة محركة مهمة للانتعاش والتنمية في عمليات بناء السلام. وترحب سلوفينيا بتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠ عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466)، بما في ذلك خطة العمل ذات النقاط السبع.

ويمكن أن يؤدي إنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين إلى زيادة الإسهام في التنفيذ الفعال لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وفي العام الماضي، اعتمدت سلوفينيا خطة العمل الوطنية لديها لتنفيذ القرارين. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخطة العمل في زيادة مشاركة المرأة في بعثات بناء السلام وحفظ السلام.

وفي حين شهدت العشرون سنة الماضية انخفاضا في عدد النزاعات المسلحة على الصعيد الدولي، فإننا نشهد ظهور نزاعات محلية ينشب معظمها في البلدان المنخفضة الدخل بسبب التفاوت الأفقي على طول الخطوط الإثنية والدينية والإقليمية المرتبطة بالحروب المدنية. وهكذا، فمن الواضح أن الطرق ما زالت محفوفة بالعديد من التحديات التي تواجه بناء السلام، وأننا يجب أن نلجأ إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات عند مواجهة هذه التحديات في المستقبل. وعندما نعكف على التعمير المستدام بعد انتهاء النزاع، ينبغي أن نضمن بناء المؤسسات على المدى الطويل وأن نلتزم به حيث أن ذلك سيعزز في نهاية المطاف العمليات والسلوك الضروريين لإدارة النزاعات سلميا على جميع المستويات.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

**السيد ستراتشيفيتش** (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية صربيا بشكل هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن بناء المؤسسات في إطار عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولا يمكن لهذا المجلس، الذي يناط به مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، إلا أن يستفيد من هذه المناقشة، كما ينبغي تهنئة وفد البوسنة والهرسك على مبادرته. وقد قدمت لنا البيانات التي أدلى بها الأمين العام، والسيد خوسي لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، والسفير بيتر فيتيغ، الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، ثلاثة منظورات مهمة تتصل بالمسألة قيد النظر، بينما تعبر البيانات التي أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المجلس على حد سواء عن اهتمام جميع بهذه المسألة.

وتدعو هذه المشاكل المعقدة إلى ضرورة تقديم إجابات معينة؛ تتراوح بين القضاء على الآثار المترتبة على النزاع وتقديم المساعدة في تنظيم العملية الانتخابية وبناء المؤسسات الجديدة أو إعادة بناء المؤسسات القديمة. ومع ذلك فإن الحاجة إلى بناء المؤسسات تشكل مشكلة عالمية تؤثر في البلدان في جميع أجزاء العالم تقريبا التي تمر بحالة نزاع، وهي تتطلب بالتالي اتخاذ إجراء عالمي.

وتدرك جمهورية صربيا أن بناء المؤسسات بعد انتهاء النزاع من بين أهم الجهود المبذولة لتأمين السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ومن أجل نجاح تلك الجهود، من الضروري أن تسهم جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء التي شاركت في النزاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو المجاورة مباشرة لمنطقة النزاع، وكذلك المنظمات غير الحكومية.

وينبغي أن تحتل منظومة الأمم المتحدة مركز الصدارة في جميع الأنشطة، أساسا عن طريق أجهزتها – مجلس الأمن والأمين العام، ولجنة بناء السلام، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وإذ أن جمهورية صربيا جزء من المنطقة التي مرت بفترة شديدة الصعوبة بدأت منذ عقدين، فإننا ندرك جيدا احتياجات عملية السلام ومحاذيرها. ونحن نتناولها بروح من التفاهم والمسؤولية.

ونعتقد بقوة أنه من الضروري أن تشارك جميع بلدان المنطقة، التي عصفت بها النزاعات، معا بنشاط. ونبذل كل الجهود اللازمة لتقديم إسهامنا الكامل في عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع عن طريق سياسة تعزيز حسن الجوار – وهي إحدى أهم أولويات سياستنا الخارجية – وعن طريق اتباع سياسة المصالحة في المنطقة، وبناء المؤسسات الحرة والديمقراطية.

وجمهورية صربيا طرف موقع على اتفاق دايتون – باريس للسلام وأحد ضامني تنفيذه. وهي تقدم دعمها الثابت للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وتدعم جميع القرارات القائمة على موافقة الشعوب الثلاثة المكونة لتلك الدولة.

وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا قرارا يدين جريمة سريبرينيتشا. وصربيا تتعاون بنشاط مع الوجود الدولي في كوسوفو برئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المنتشرة في المقاطعة عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتدعم الأنشطة الرامية إلى

تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان كوسوفو. وقد أبدينا استعدادنا للشروع سريعا في حوار مع بريشتينا وفقا للقرار ٢٩٨/٦٤. واجتمع الرئيس بوريس تاديتش مع قادة البلدان الأخرى في المنطقة في عدد من المناسبات. وبالتالي، فقد أظهر بلدي بوضوح عزمه على الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في منطقة غرب البلقان.

وترى جمهورية صربيا أيضا أن المصالحة الكاملة ستستفيد كثيرا إذا أقيم العدل بصورة كاملة من خلال المؤسسات الوطنية والدولية فيما يتعلق بجميع الأفراد الذين ارتكبوا جرائم خلال الصراع.

وصربيا تعتبر بناء المؤسسات في فترة ما بعد الصراع عملية تتطلب، نظرا لتعقيدها، تلاحم أصحاب المصلحة على الصعيد الداخلي والأطراف الدولية الفاعلة وإجراء تقييم شامل لأسباب الصراع واتباع نهج شامل يقترن بإيجاد حلول ملموسة. وسيظل دور منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال حيويا بصورة دائمة. ونحن نؤيد أيضا الاقتراح الداعي إلى تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

وجمهورية صربيا نشطة، وستظل كذلك، في دعم أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة ببناء المؤسسات في المناطق المتضررة من الصراع. وسنواصل أيضا دعمنا من خلال مشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبلدي يتفق تماما مع الرأي القائل بأن الغرض من بناء المؤسسات هو الحد تدريجيا من الاعتماد على المجتمع الدولي وتعزيز الاعتماد على الذات. ونوافق أيضا على ضرورة أن يكون هناك على الأقل مستوى أساسي من توافق الآراء والإرادة السياسية بين أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني لنجاح بناء المؤسسات.

وبناء عليه، فإن إجراء تحليل أمين للأحداث التي أدت إلى اندلاع الصراع والأفعال والأخطاء التي تسببت فيه أمر ضروري لتجنب السقوط في مزالق مماثلة في المستقبل. ويجب تصميم المؤسسات الجديدة وإجراءاتها بطريقة تزيد إلى الحد الأقصى فرص تفادي تكرار أخطاء الماضي. وكما قال سانتايانا، فإن من لا يتذكرون التاريخ محكوم عليهم بتكراره. والبلدان التي مرت بصراعات بحاجة إلى قادة مستنيرين ومؤسسات مستنيرة ويجب على الناس أن يهبوا لنصرتها إذا كانوا يهتمون بمستقبلهم ومستقبل أطفالهم.

والعمل على تعزيز السلام والاستقرار والتنمية بشكل مستدام هو أفضل وقاية من تجدد الصراع. إن تكلفة الصراع عالية جدا لدرجة أنه يجب علينا بذل كل جهد ممكن لتحقيق النجاح في مساعينا الرامية إلى بناء السلام.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد أندرابي** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يود وفد باكستان أن يشكركم على تنظيم مناقشة اليوم وعلى ورقتكم المفاهيمية الثاقبة (S/2011/16).

تتزامن مناقشة اليوم مع الاستعراض الإلزامي للجنة بناء السلام والذي اختتم أعماله في أواخر العام الماضي ومع استعراض القدرات المدنية الدولية الذي دخل مرحلته النهائية. وآمل أن تأتي مداولاتنا اليوم مكملة لعمل هاتين العمليتين الاستعراضيتين الهامتين.

إن موضوع بناء المؤسسات يمكن إدراجه تحت العنوان العام للأولويات التي حددها الأمين العام في تقريره عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304). وشملت أولويات الأمين العام السلم والأمن، ودعم العمليات السياسية، وتوفير الخدمات الأساسية، واستعادة الوظائف الأساسية للحكومة وإنعاش الاقتصاد.

وترد أيضا أولويات مماثلة في الورقة المفاهيمية التي قدمتها الرئيسة.

ويمكن للمجتمع الدولي زيادة فعالية جهوده لبناء المؤسسات بما يتماشى مع أولويات البلدان المعنية لكفالة الملكية الوطنية لجميع مبادرات بناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون نهجنا متمحورا حول البشر ومصمما لتلبية الاحتياجات أو الظروف المحددة. وينبغي ألا ينظر إليه باعتباره تدخلا خارجيا. وهذا أمر هام لاستمرارية المؤسسات الوليدة المبنية في بيئات ما بعد الصراع ولقدرتها على التحمل.

وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط في سياق الإجابة على الأسئلة الوثيقة الصلة المثارة في الورقة المفاهيمية للرئيس.

أولا، ينبغي أخذ بناء المؤسسات بالاعتبار في ولاية أي بعثة منذ بدايتها. ويمكن القيام بذلك من خلال التركيز على إصلاح قطاع الأمن جنبا إلى جنب مع تعزيز القدرة الوطنية على إدارة الصراعات بين الطوائف. وكلما أُعدت الولايات على هذا النحو، يقوم حفظة السلام دائما بدور هام، على الرغم من القيود المفروضة على الموارد.

وباكستان، باعتبارها مساهما رئيسيا بقوات لها مصلحة حيوية في نجاح عمليات حفظ السلام، تدعم الولايات التي تكفل بناء القدرات المحلية لمنع العودة إلى الصراع. ويتضح ذلك من سجلنا في مجلس الأمن مثل القرارين ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ١٥٦٥ (٢٠٠٤) اللذين أذنا بتعزيز البعثتين في ليبريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللذين حظيا بدعم باكستان أثناء فترة عضويتها في المجلس. كما شاركت قوات باكستانية في هاتين البعثتين الصعبتين.

وفي الوقت الحاضر، هناك قرابة ١٠ بعثات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، تنفذ طائفة واسعة من أنشطة بناء السلام، التي تشمل أيضا بناء المؤسسات. ولذلك، لا يمكن تجاهل دور حفظة السلام في بناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع. وسيكون من المهم توفير احتياجات حفظة السلام حتى يتمكنوا من أداء دورهم بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، فإن مسؤولية حيوية تقع على عاتق مجلس الأمن، حيث يجري إضفاء الطابع الرسمي على هذه الولايات، وعلى عاتق الأمانة العامة، حيث يتم توفير الموارد اللازمة لدعمها.

ثانيا، يمكن تيسير بناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع بدرجة كبيرة بالتركيز المحدد الأهداف على الجانب الإنمائي لبناء السلام. ويمكن أن تشمل المجالات ذات الأولوية توظيف الشباب والمرأة وإشراك القطاع الخاص وبناء المشاريع المحلية وإنعاش الاقتصاد وتطوير الهياكل الأساسية المتعلقة بالخدمات. وسيؤدي اتباع هذا النهج، من ناحية، إلى بناء الملكية الوطنية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في مساعي بناء السلام، ومن ناحية أخرى، إلى تعزيز مفهوم النهج المتمحور حول البشر، مما سيجعل عامة الناس يجنون فوائد بناء السلام بشكل مباشر.

ثالثا، من الضروري وجود تنسيق تنظيمي داخل الأمم المتحدة لتفادي الازدواجية. ونلاحظ أن فريقا توجيهيا للتكامل، يضم العاملين في مجالات السلام والأمن والتنمية والمجال الإنساني على مستوى الأمم المتحدة، موجود في الأمانة العامة لتنسيق السياسات في ١٨ بلدا يوجد في كل منها بعثة وفريق قطري. ويمكن للفريق التوجيهي للتكامل تعزيز استجابة الأمانة لمتطلبات بناء المؤسسات.

وأخيرا، فإن لجنة بناء السلام، بتكوينها الفريد، في وضع مثالي لإعداد نهج متكامل لبناء المؤسسات ومعالجة ثغرات المرحلة الانتقالية. وفي هذا السياق، سأقترح إنشاء فريق عامل معني ببناء المؤسسات ضمن اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام أو في إطار تشكيلاتها القطرية المخصصة.

وعوضا عن ذلك، يمكن إضافة موضوع مخصص بشأن بناء المؤسسات إلى الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة. ومن شأن ذلك أن يتيح لها تحقيق الاستخدام الأمثل لدورها الاستشاري لجميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وليس لمجلس الأمن فحسب، بشأن موضوع بناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية تترانيا المتحدة.

**السيد سيروهير** (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن بناء السلام وبناء المؤسسات بعد انتهاء الصراع. وجمهورية تترانيا المتحدة تؤيد تماما مفهوم بناء المؤسسات والحاجة إليه وتعتبره شرطا لا غنى عنه للحيلولة دون سقوط مجتمعات ما بعد الصراع في هوة الصراع من جديد. إنني أثق بخصالكم القيادية، سيدي الرئيس، ولا يساورني أدنى شك في أنكم ستوجهون هذه المناقشة إلى خاتمة مثمرة.

إننا نرحب ببيان رئيس لجنة بناء السلام، سعادة السفير بيتر فيتينغ، الممثل الدائم لألمانيا، وبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلى به الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، والبيان المشترك لرؤساء التشكيلات القطرية لغينيا - بيساو، وسيراليون، وليبريا، وبوروندي، الذي أدلى به سعادة السفير يان غرولز، الممثل الدائم لبلجيكا.

وإذ أتحدث انطلاقا من تجارب الماضي البعيد والقريب، فإن جمهورية تترانيا المتحدة دعمت بطرق عملية العمليات الناجحة لإنهاء الصراعات في الجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى. وقد قامت رؤية بلدي دائما على انتقال المجتمعات الخارجة من الصراع إلى حيز السلام والأمن للدول والشعوب، بالإضافة إلى الاستقرار والنمو والتنمية المشتركين. والحكمة التي يستند إليها ذلك مكرسة، في حقيقة الأمر، في إعلان دار السلام للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المعتمد في عام ٢٠٠٤.

لقد قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، ذات مرة، إنه لا يوجد أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن. ونحن نستلهم حكمة الاثنين: إعلان دار السلام والقول المأثور لكوفي عنان. ومن أجل تحويل ذلك الإلهام إلى حقيقة في منطقة البحيرات الكبرى، التي تجري فيها عملية بناء السلام - وفي الواقع تجري في مناطق أخرى - نرى أن بناء المؤسسات يمثل أمرا أساسيا. ومن الأمور الأساسية أيضا أن تؤدي تلك المؤسسات، في نهاية المطاف، إلى رفع مستوى حياة الناس في مراحل ما بعد انتهاء الصراع. وبهذه الطريقة، ستؤدي أيضا إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق المؤشرات المنشودة للتنمية البشرية.

إن شعار ”بناء السلام: بناء المؤسسات“ سيعود بالمنافع لا على المجتمعات الخارجة من الصراعات فحسب، بل أيضا على العالم أجمع وعلى المجتمع الدولي. وتقول جمهورية تترانيا المتحدة ذلك لأن الحروب المحلية، كما ظهر من تجربة منطقة البحيرات الكبرى ومناطق أخرى، تجرّ إليها بلدانا أخرى، قريبة وبعيدة. وعليه، فإن منع نشوب الصراعات واندلاعها مجددا مفيد للبشرية بأسرها.

ومن المستصوب والمهم إلى حد كبير أن تقدم جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي كل أنواع الدعم لبناء المؤسسات للمجتمعات الخارجة من الصراع ولجيران تلك المجتمعات من أجل إقامة وتوطيد وتعزيز الحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والأمن والاستقرار، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي والتنمية

والتكامل. وحينما لا يتسنى تحقيق ذلك من خلال دعم فرادى الدول، ينبغي تحقيقه عبر النُهج دون الإقليمية والإقليمية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقائمة بالأعمال بالنيابة في بعثة المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

**السيدة مونغوا** (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم اعتذار المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، سعادة السفير تيتي أنطونيو، الذي سافر إلى أديس أبابا من أجل اجتماعات مؤتمر القمة المقبل للاتحاد الأفريقي، و لم يتمكن بالتالي من حضور هذه الجلسة شخصيا.

إننا نشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة التي تركز تركيزا جيدا على موضوع ذي صلة وثيقة للغاية بأفريقيا. ونود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام، ونائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، ورئيس لجنة بناء السلام على حضورهم الجلسة شخصيا، وعلى بياناتهم الوثيقة الصلة التي أدلوا بها في وقت سابق اليوم. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الورقة المفاهيمية (S/2011/16) التي قدمتموها لتوجيه هذه المناقشة، وكذلك على البيان الرئاسي الذي أدليتم به في وقت سابق خلال جلسة اليوم.

إن التعمير والتنمية بوجه عام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وبوصفهما مسألة ذات أولوية عليا بالنسبة لأفريقيا، يمثلان إحدى المسائل التي تناولتها صكوك السياسات للاتحاد الأفريقي، بدءاً بالميثاق التأسيسي واشتمالا على البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد.

وفي البيانات التي أدلى بها ممثلو مختلف الدول الأفريقية هذا الصباح، أشاروا إلى الإطار الأفريقي للسياسات بشأن التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية السابعة، المعقودة في سيرت بليبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأود أن أشير إلى أن ذلك كان صك السياسات الأول الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي، بعد مجرد ثلاث سنوات على تأسيسه في عام ٢٠٠٢، والذي أشار إلى أهمية تلك المسألة على مستوى الاتحاد الأفريقي. وقد أورد إطار السياسات بالتفصيل المفاهيم والمبادئ والنُهج، وحتى المعايير المتعلقة بالموضوع الهام المتمثل في موضوع التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع برمته. وخُصص جزء كبير من المضمون لمسألة تعمير وبناء المؤسسات.

لقد أشار المتكلمون السابقون إلى الورقة المفاهيمية. ويسرنا كثيرا أن نلاحظ بأن المجتمع الدولي قد أشار إلى العديد من العناصر المتضمنة في الورقة المفاهيمية وفي إطار السياسات الأفريقي الذي أشرت إليه.

إنني لا أعتقد أنني أستطيع أن أفي بحق عرض إطار السياسات. ومراعاة للوقت، أود ببساطة أن أقترح بقوة ذلك الصك للسياسات على أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة.

و قد تناول المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، باعتماده لإطار السياسات بشأن التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، الحاجة إلى بناء مؤسسات الاتحاد الأفريقي التي كان عليها بعد ذلك أن تتولى مهمة التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك بناء المؤسسات. وتضمن ذلك إنشاء لجنة وزارية للتعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع لتوفير الدعم السياسي وتعبئة الموارد لتنفيذ إطار السياسات. ومن المتوخى أن تكون اللجنة الوزارية أيضا حلقة وصل على أعلى المستويات مع لجنة بناء السلام للأمم المتحدة.

كما أن مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقود الجهود الرئيسية للتعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع من خلال إنشاء المؤسسات مثل المركز الأفريقي لدراسات وأبحاث الإرهاب، ومقره في الجزائر، ومن خلال المبادرة، الجديرة بالثناء، لإنشاء مؤسسة التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، التي أعلن عنها الممثل الدائم لمصر في مداخلته في المجلس اليوم.

وبينما يبني الاتحاد الأفريقي المؤسسات القارية الضرورية – التي أشرت إليها للتو – لدعم مهمة التعمير والتنمية بوجه عام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، فقد اتخذ أيضا عددا من الخطوات نحو تحويل إطار السياسات إلى إجراءات عملية على مستوى الدول الأعضاء المعنية. وقد تضمنت تلك الخطوات إنشاء لجنة للتعمير معنية بالسودان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، كما أشار الممثل الدائم لجنوب أفريقيا في بيانه الذي أدلى به في وقت سابق اليوم. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بريادة جنوب أفريقيا المميزة في هذا المجال.

ويقيم الاتحاد الأفريقي، كذلك، مكاتب ميدانية في عدد من الدول الأعضاء التي تواجه حالات معقدة في إطار التعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، مثل بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا – بيساو، والسودان، والصومال، وكوت ديفوار، من أجل تقديم الدعم الدائم لها والوقوف إلى جانبها في المهام الشاقة التي تواجهها في توطيد السلام وتعمير المؤسسات ووضع السياسات، واستعادة نسيج التنمية البشرية الذي كثيرا ما مزقته الصراعات.

وعلى غرار ما فعله الآخرون اليوم، فإننا نغتنم هذه الفرصة للإشادة بلجنة بناء السلام على أعمالها المتعلقة بالبلدان الأفريقية الخمسة التي قيد نظرها. كما نود أن نغتنم الفرصة للتعهد من جديد بالدعم من جانب الاتحاد الأفريقي وأن نكرر التأكيد على عزمه على مواصلة تعاونه الوثيق مع لجنة بناء السلام. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأذكر بالمشاعر التي تم الإعراب عنها إلى مجلس الأمن من جانب مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في أواخر العام الماضي، ولا سيما فيما يتعلق بالصومال (انظر S/PV.6409).

نود أيضا أن نؤكد أهمية تعزيز مختلف الأطر المؤسسية المشتركة بين الوكالات للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من أجل بناء المؤسسات الفعالة وتحقيق الانتعاش في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع في أفريقيا. ونعتقد أن التعاون المتنامي بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلا عن الأطر مثل فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعنية بالسلام والأمن التي أنشئت مؤخرا، ستؤدي دورا بالغ الأهمية في توجيه إعادة بناء المؤسسات في البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

علاوة على ذلك، يتطلع الاتحاد الأفريقي إلى تنفيذ نتائج استعراض لجنة بناء السلام. كما أننا سعداء للغاية للتعاون المستمر بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز القدرات المدنية الدولية. ونتطلع أيضا إلى استعراض البرنامج العشري لبناء القدرات للاتحاد الأفريقي الذي يجري تنفيذه من جانب لجنة بناء السلام. ونحن مقتنعون بأن جميع هذه الأطر ستسهم في تعزيز كامل عملية بناء المؤسسات في أعقاب انتهاء الصراع.

وبهذه الملاحظات الموجزة، نرحب مرة أخرى بنظر المجلس في موضوع اليوم، ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا تقدير الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن والأمم المتحدة على دعمهما الثابت لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع في أفريقيا ككل، من بين جميع المجالات الأخرى التي سيتم

التركيز عليها. ويظل الاتحاد الأفريقي ممتنا للمجلس دائما، ويتطلع إلى استمرار حصوله على دعم المجلس بشأن هذه المسألة، بما في ذلك بشأن عدد من المبادرات التي تم إطلاقها في سياق سنة السلام والأمن في أفريقيا التي اختتمت مؤخرا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثل بنن.

**السيد زنسو** (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن وعلى المهنية التي تديرون بها أعماله لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أهنئ سلفكم، ممثل الولايات المتحدة. وأرحب بالإسهام الكبير من نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي في مناقشتنا هذا الصباح. وأود أيضا أن أشكركم وأن أشكر من خلالكم الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، فضلا عن الأمين العام، على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء المؤسسات في إطار بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

إن بناء المؤسسات عامل حاسم في تحقيق الاستقرار وتعزيز السلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع. ويجب أن تتم دراسة طرائقه من أجل تحديد الشروط اللازمة من لنجاحه تماما في البلدان المتضررة. في هذا الصدد، أود أن أشاطر بعض الأفكار المتواضعة مع المجلس.

إن أحد أصعب وأهم التحديات هو ضمان ألا تعود البلدان الخارجة من الصراع المدمر إلى العنف. وفي هذا المقام، أرحب بما يوليه المجلس من أهمية للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تشجيع عملية السلام. المبدأ الرئيسي الأول هو احترام الحاجة إلى ملكية وطنية تستند إلى تفاصيل وواقع كل بلد من البلدان المعنية. ينبغي أن يكون الهدف الوحيد من الدعم الخارجي هو تعزيز القدرات الوطنية من أجل إقامة مؤسسات الدولة وتجديدها، مركزيا ومحليا. ويجب أيضاً أن تحشد المجتمع المدني من أجل إضفاء الشرعية بمصداقية على ممارسة السلطة وطرائق إدارة الشؤون العامة. ويتمثل الهدف في التأكد في أقرب وقت ممكن من أن تطلق خطط بناء السلام عملية تشاركية وشاملة يمكنها استعادة الخدمات الأساسية وإعادة بدء النشاط الاقتصادي، من أجل تعزيز الثقة والالتزام بعملية السلام.

إننا إذ نضع الخطط المختلفة يجب علينا أن نسعى لتحديد القدرات الوطنية وإقامة شراكة معها لتمكين السلطات الشرعية القائمة من أن تصبح ذاتية البقاء، وتطوير خبراتها، وفي نهاية المطاف أن تكون قادرة بنفسها على توفير الخدمات الأساسية واكتساب الشرعية في نظر شعوبها. ومن أجل المساعدة على تحقيق هذه الشراكة بين الأطراف الفاعلة المحلية والمانحين الخارجيين، يجب على الأمم المتحدة أن تركز على نقل المعرفة وطلبها، كمعيار أساسي، عند تعيين الأطراف الفاعلة الخارجية. وتعتمد ديمومة المؤسسات المنشأة على هذا المطلب، وينبغي لمجلس الأمن توفير التوجيهات اللازمة في ذلك الصدد.

في هذا السياق، تغلبت بنن على مشكلة نقل الخبرات عن طريق تعيين نظير وطني لكل خبير أجنبي يجري توظيفه للإشراف على أي مشروع، وهو مكلف بالعمل جنبا إلى جنب معه أو معها، من أجل ضمان تنفيذ المشاريع الجارية بشكل فعال. ومن المرجح أن يأتي هؤلاء الخبراء من بلدان الجنوب وكذلك من بلدان الشمال، ولكن نأمل أن يأتوا من الجنوب على نحو متزايد. ونأمل أن يتناول التقرير المقبل عن القدرات المدنية هذه المسائل.

ونرى أن نجاح بناء المؤسسات ينطوي على تعزيز القدرات التحليلية ووضع استراتيجيات وطنية لإنعاش البلد والتنمية، وفي الوقت نفسه إقامة التوازن الأمثل بين النهجين الهيكلي والوظيفي. ويتيح لنا ذلك تحديد ما إذا كان يجب إنشاء مؤسسات جديدة أو إذا كان بالإمكان إنشاء آليات للتنسيق والتعاون، من أجل القيام بمهام محددة لتلبية الاحتياجات الخاصة. ويتطلب تحديد الاحتياجات وتلبيتها

بصورة فعالة إقامة تسلسل هرمي للأولويات الحقيقية في الميدان، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لنجاح الأنشطة الجارية، حتى أمام كون كل احتياج في بلد ما يمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع يبدو كأنه أولوية.

ومع ذلك، يمكن لوضع الأساس بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الوطنية أن يساعد في تحديد الأولويات العليا المطلقة. ويمكن لهذا العمل أن يساعد على البت في اختيار التدابير التي يتعين تنفيذها فورا، والتدابير التي يتعين تنفيذها في الأجلين القصير والمتوسط، مع معيار لتحديد المواعيد النهائية وهو أهميتها للحفاظ على المهام البالغة الأهمية لحياة الناس وتحقيق الاستقرار في البلد. ويجب أن يساعد هذا العمل أيضا على السعي لتحديد فئات السكان الأكثر ضعفا لتستهدفهم برامج الطوارئ واستعادة الخدمات الأساسية.

على أية حال، من الضروري دائما تحسين إدماج جميع الجهود المعنية، بما فيها الجهود المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين داخليا؛ وبالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وببناء المؤسسات واستعادة النشاط الاقتصادي. ويمكن تعزيز هذا بمنح عقود المشتريات المحلية من خلال عمليات حفظ السلام، من أجل إعادة بناء القدرة المحلية على الإنتاج. ويساعد ذلك على توليد الموارد محليا بطريقة يمكنها تعزيز ملكية عملية الانتعاش. وبفضل اختصاص لجنة بناء السلام واتساع نطاق عضويتها، فإنها تراعي كثيرا الصلات السببية التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين تحليل البيانات التي يتم جمعها في الميدان، وهذا بدوره يمكنه تحقيق التآزر في الجهود المبذولة من أجل المساعدة في تحقيق التزامن بين جهود حفظ السلام وبناء السلام.

في هذا السياق، يمكن للمجلس أن يستفيد من الدروس التي استقتها لجنة بناء السلام في عملها في مختلف مناطق العمليات في البلدان المدرجة في جدول أعماله. ويجب أن تندرج في ولايات عمليات حفظ السلام منظورات بناء السلام التي تأخذ بناء المؤسسات والحاجة إلى التزامن في الحسبان في مرحلة مبكرة. وذلك سيساعد في اختصار مدة عمليات حفظ السلام والانتقال في أسرع وقت ممكن إلى بعثات بناء سلام أقل تعقداً مصممة لكي تستمر لمدة أطول نظراً لطبيعة مهامها والأهداف الطويلة الأجل ذات الصلة.

ويجب توسيع فكرة تكريس جانب من ميزانية حفظ السلام لتمويل أنشطة بناء السلام ذات الأولوية في البلدان المتضررة لتخفيف الضغط على موارد صندوق بناء السلام كيما يتسنى للصندوق أن يخدم بحق هدف منع نشوب الصراع بالمعنى الواسع للكلمة، ويشمل ذلك لا أنشطة الدعم الوقائي التشغيلي أو المؤسسي فحسب، بل وأنشطة ما بعد الصراع أيضاً.

إن الشؤون الدولية الراهنة تلقننا الكثير من الدروس بشأن الحاجة إلى إبداء مرونة أكبر في تطبيق المعايير لاستخدام موارد الصندوق. ويجب أن يبقى الصندوق أداة استجابة سريعة للنهوض بالدبلوماسية الوقائية المتعددة الأطراف بكل أشكالها ولدعم الدول الأعضاء التي تواجه مصاعب، سواء أكانت مصنفة على أنها دول هشة أم لا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوتسوانا.

**السيد نتواغا** (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): تولي بوتسوانا أهمية كبيرة للنهوض ببناء المؤسسات، فهو أحد المكونات الرئيسية لمفهوم بناء السلام ما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، سيدي، أود أن أعرب عن تقدير وفدي لمبادرتكم بعقد هذا النقاش المفتوح بشأن الموضوع.

نرحب بمشاركة الأمين العام، السيد بان كي- مون، في هذه المداولات في وقت سابق من اليوم، كما نرحب بحضور نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي. إن مشاركتهما شخصياُ في هذا النقاش يدلل على الأهمية البالغة للموضوع. وبالمثل، أعرب عن التقدير لرئيس لجنة بناء السلام، الممثل الدائم لألمانيا، على اهتمامه الرفيع المستوى والمستمر وقيادته الفعالة للجنة.

تؤمن بوتسوانا بأن السلام والأمن والاستقرار متطلبات أساسية لتحقيق مستويات أعلى من التنمية ونوعية الحياة. والنهوض بالقيم والممارسات البناءة، كالتسامح والتشاور والديمقراطية والحوكمة الفعالة وسيادة القانون، يكتسي أهمية حيوية لإعادة بناء المؤسسات التي يمكنها أن تدفع عجلة إعادة الإعمار في البلدان الخارجة من الصراع إلى الأمام. ولذلك، تود بوتسوانا أن تشدد على أهمية دعم التطوير المؤسسي كخطوة بالغة الأهمية صوب منع الصراع وإرساء الأساس لتنمية اجتماعية – اقتصادية مستدامة ولسلام وأمن مستدامين. وتؤمن بوتسوانا أيضاً بأن الاستثمار في إعادة الإعمار وإعادة تأهيل البنية المادية، وفي البرامج الاجتماعية والاقتصادية أيضاً، جزء حيوي الأهمية في إعادة الإعمار ما بعد الصراع.

ويود وفدي أن يؤكد على أهمية ضمان أن يواكب المساعدة المقدمة لبلدان خارجة من الصراع دائماً إنشاء آليات الدولة الشرعية بغية ضمان مصالح المواطنين ورفاههم. وهذه هي الطريقة الأكيدة لتوطيد مكاسب السلام، والتي يمكن أيضاً أن تقطع شوطاً طويلاً صوب التمكين من تقديم خدمات أساسية للتنمية البشرية والتجارة والاستثمار والأمن. وإعادة بناء نظم القضاء وإنفاذ القانون على نحو موثوق به يكتسي أهمية حيوية أيضاً لترسيخ سيادة القانون في البلد بشكل سليم، وهو مكون ضروري في تعزيز السلام الدائم والحيلولة دون الانزلاق إلى الصراع مرة أخرى.

وترى بوتسوانا كذلك أن بناء السلام ما بعد الصراع يمكن أن ينجح إذا ما نحن أولينا أولوية عليا للملكية الوطنية لا للأنشطة الفعلية لإعادة الإعمار فحسب، بل ولتحديد الأولويات الإنمائية التي تقدم لها المساعدة الدولية، إلى جانب مراقبة تخصيص الموارد.

وتشدد بوتسوانا على أهمية أن يطرق المجتمع الدولي الحديد وهو ساخن بالنهوض بإعادة بناء المؤسسات ما بعد الصراع. وعليه، فإن الإغاثة الإنسانية القصيرة الأجل ينبغي أن تواكبها جهود لبناء منشآت للمدارس وشبكات المياه وخدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات المرتبطة بها، إلى جانب تنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

وفي الختام، يود وفدي أن يؤكد مجدداً التزام بوتسوانا بمواصلة تقديم المساعدة وتطوير الشراكات، في حدود قدرتها، من أجل توطيد السلام والأمن، لا سيما في القارة الأفريقية. ولن ينجح التكامل الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي في أفريقيا ما دامت جيوب عدم الاستقرار وغياب القانون تعطل إنشاء حكومات مستقرة وناجعة.

إننا ندعم النهوض بالتعاون على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية وبين مختلف كيانات الأمم المتحدة، كما ندعم الدور الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية. ونحث الأمم المتحدة، من خلال مشورة لجنة بناء السلام، على مواصلة النهوض ببناء المؤسسات ما بعد الصراع كمجال مواضيعي وبرنامجي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

**السيد آرغوييو** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أعرف أنني آخر المتكلمين هذا المساء، ولذلك، سأتوخى الإيجاز. على أي حال، أود أن أستهل بياني بالقول إن الأرجنتين ترحب دائماً بالفرصة للاشتراك في المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن.

تتحمل الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، مسؤولية أساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وهما يضطلعان بدور مركزي في حالات ما بعد الصراع، وبناء سلام دائم وإرساء أساس سليم لتنمية مستدامة.

ويتمثل أحد التحديات الكبرى التي يواجهها المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بالأخص، اليوم في دعم البلدان التي تتعافى من الصراع والسعي لبناء السلام. وكما يبرز الأمين

العام في تقريره، تتطلب الاستجابة الناجعة للمنظمة استراتيجية شاملة ومنسقة تقوم على أساس تحديد السلطات المحلية للأولويات ووضع أهداف وآجال زمنية واضحة. وهذه المهمة تقتضي النهوض بأنشطة المساعدة في المجال الإنساني والسياسات والأمن واستعادة سيادة القانون وتعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها. لذلك، فإن المهمة التي تنتظرنا جسيمة.

وفيما يتعلق بالمسألة قيد النظر، أود أن أركز على ثلاثة جوانب محورية.

أولاً، إننا نؤمن بأن بناء السلام مهمة ومسؤولية وطنية في المقام الأول. ومن الواضح أنه، في مواجهة تقلص القدرات المحلية أو دمارها في أعقاب الصراع، لا بد من الاعتماد على دعم المجتمع الدولي. وللمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية دورها المحوري في بناء المؤسسات، ولكن على أساس توجيه السلطات المحلية وما تحدده من أولويات. ونؤكد على أهمية مشاركة السلطات في البلد الخارج من الصراع ومسؤوليتها في مرحلة وضع استراتيجية شاملة لبناء السلام وفي تحديد الأولويات والموارد التي ستستخدم في تلك الاستراتيجية. وينبغي إشراك تلك السلطات خلال عملية إعادة البناء بكاملها، ضماناً لاستجابة توافقية في معالجة الأسباب الحقيقية للصراع بفعالية ومشروعية أكبر. وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقطة التي أشار إليها نائب رئيس الوزراء غوتيريس ومفادها أنه لا يمكن بناء دولة على أساس دولة أخرى، بما أنه لا يوجد نموذج مشترك يمكن تطبيقه على الجميع.

ثانيا، أود أن أشير إلى البيان الوارد في الورقة المفاهيمية التي أعدها وفد البوسنة والهرسك لهذه المناقشة المفتوحة وهو ”أن الشروع في تنمية قدرات المؤسسات حينما يكون تنفيذ استراتيجية وقف جهود بناء السلام قد بدأ، أمر يكون قد فات أوانه“ (S/2011/16، المرفق، صفحة ٢). بل على عكس ذلك، إنه يأتي مباشرة في أعقاب الصراع حيث تكون هناك أكبر التحديات وأعظم الفرص للبدء في بناء المؤسسات.

وكما قلت في العديد من المناسبات في هذا المجلس بالنيابة عن وفدي، خاصة فيما يتعلق بالحالة في هايتي، إنه يتعين علينا تعزيز بناء السلام، بحيث لا يكون هناك ضرورة لوجود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وكون السلطات المحلية تتمتع بالقدرة المؤسسية لتحمل مسؤولياتها سيكون المعيار لنجاح عمل المنظمة.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، بما يتماشى من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والحاجة إلى تعزيز قدرات النظم الإقليمية لدعم البلدان في التعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات.

وفضلا عن ذلك، أود أن أشدد على الدور الرئيسي للمنظمة في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات ودورها المتميز في تنسيق مختلف مبادرات المجتمع الدولي، وكفالة أن تسهم جميع الجهود في تحقيق هدف بناء المؤسسات وأن تتفق مع الأولويات الوطنية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.